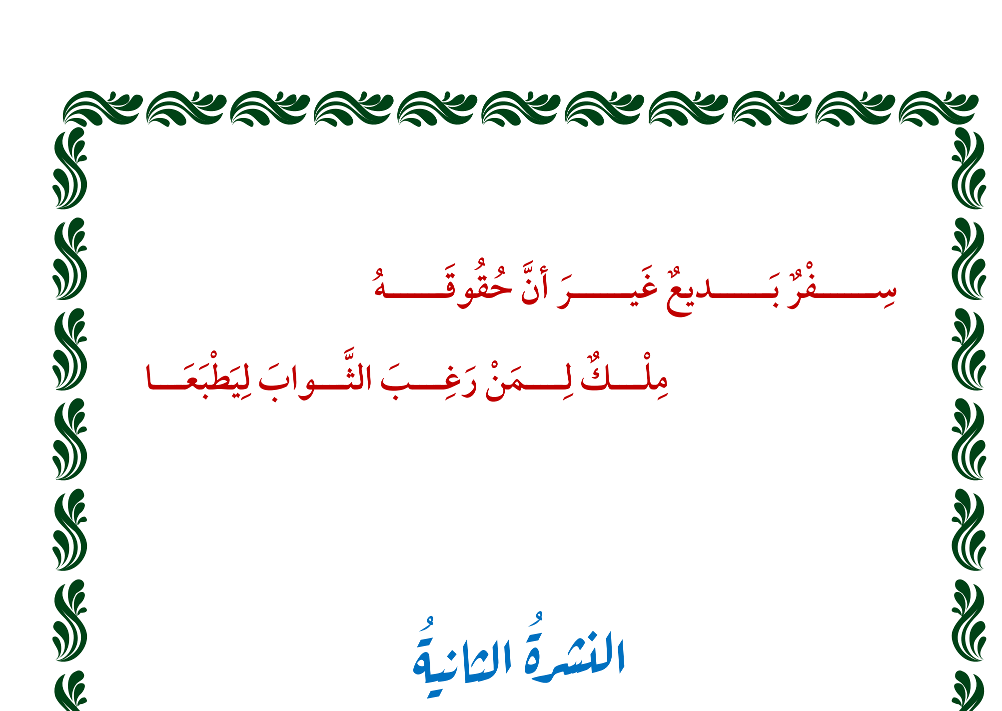


إعلام الأعلام
بأسباب عدم جمع السنة النبوية
في عصر صدر الإسلام
تأليف
أ.د. أحمد بن علي القرني
١٤٤١ هـ



سِـــــــفْرٌ بَـــــديعٌ غَيـــــرَ أنَّ حُقُوقَـــــهُ

مِلْـــكٌ لِـــمَنْ رَغِـــبَ الثَّـــوابَ لِيَطْبَعَـــا

النشرةُ الثانيةُ

جُمادى الأولى ١٤٤١ هـ

الإبداع العلميّ للنشر والتوزيع

للتواصلِ معَ المـؤلّف

على البريدِ الشَّـبَكي

DAL1388@gmail.com

المقدِّمة

الحمدُ للهِ ربِّ العالمين، ولا عدوانَ إلَّا علىٰ الظالمين، وأُصلِّي وأُسلِّم علىٰ نبيِّه الأمين، وعلىٰ آله وصحبه والتابعين، ومن تبعهم بإحسانٍ إلىٰ يوم الدين.

أما بعد:

فقد حاول المستشرقونَ وبعضُ مَنْ سلك سبيلَهم من أبناء المسلمين - من خلال هجومهم علىٰ السنة النبوية- التشكيكَ في ثبوت الأحاديث المذكورة في دواوين السنة المشرَّفة، ومِن ثَمَّ التشكيك في حجّيتها.

ودعواهُم في ذلك: أنَّ السنةَ لم تُدوَّن في وقتٍ مبكِّرٍ، لاسيّما في عصر النبوّة والخلافة الراشدة، بل وخلالَ المائةِ الأولىٰ كلِّها!!

ومُرادُ هؤلاء نفيُ التدوين مُطلقًا، سواءٌ علىٰ المستوىٰ الفرديِّ الخاصّ، أم علىٰ المستوىٰ الرسميِّ العامّ!

أمّا زعمُهم الأولُ فقد جانبوا فيه الصوابَ جملةً وتفصيلًا؛ فقد أثبتتِ الدراساتُ العِلميةُ الجادَّةُ(١) وُجودَ صُحُفٍ ونُسَخٍ حديثيّةٍ كثيرةٍ جدًا دُوِّنت خلالَ المائة الأولىٰ من الهجرة النبوية!

هذا علىٰ المستوىٰ الفرديّ.

---

(١) يُعدُّ كتابُ: «دراساتٌ في الحديث النبوي وتاريخ تدوينه»، للدكتور/ محمد مصطفىٰ الأعظمي رَحِمَهُ ٱللَّهُ أفضلَ كتابٍ -حسبَ اطّلاعي- عالج هذا الموضوعَ بمنهجيةٍ علميةٍ فريدةٍ، حيثُ بذل فيه مؤلِّفُه جُهدًا عظيمًا يُذكرُ فيُشكرُ، لكنَّ مؤلِّفَه لم يُعرّجْ كثيرًا علىٰ دراسة النقطةِ الثانيةِ - موضوعِ بحثي هذا - كما فعل في دراسته للنقطة الأولىٰ.

أمَّا علىٰ المستوىٰ الرسميِّ، فصحيحٌ أنَّ السنةَ لم تُدوَّنْ تدوينًا عامًّا شاملًا، ولم تُجمَعْ كلُّها في كتابٍ واحدٍ -كما دُوِّن القرآنُ الكريمُ وجُمِع- خلالَ عصر النبوة والخلافة الراشدة علىٰ الأقلِّ؛ لكنَّ ذلك كان لأسبابٍ كثيرةٍ حالتْ دونَ ذلك.

بَيْدَ أن تلك الأسبابَ، يُدرِك الفَطِنُ اللبيبُ عند الوقوفِ عليها وتأمُّلِها؛ أنها كانت أسبابًا وَجيهةً، اقتضتْها ظروفُ المرحلة وطبيعةُ تلك الفترة وملامحُها.

بل لو قال قائلٌ: إنَّ عدمَ تدوين السنة في تلك الفترة كان أسلمَ وأحكمَ لما أبعدَ النُّجْعةَ، ولكان لقوله حَظٌّ من الرُّجْحان والصواب؛ لما سنذكره بعدُ من الأسباب.

وقد حاولتُ في هذا البحث أن أبيِّن تلك الأسباب، وأن أتحدَّث عنها بشيءٍ من التفصيل؛ بُغيةَ الوصول - إن شاء اللهُ تعالىٰ - إلىٰ نتائجَ حسنةٍ في هذه القضيّة الخطيرة، التي يُراد من ورائها هَدْمُ السنة، ومِن ثَمَّ هَدْمُ الدينِ كلِّه، وتقويضُ أركانه[١].

ولقد صرّح بعضُ المفتونين من العربِ بمرادهم هذا دون حياءٍ ولا مُواربةٍ، فكان مما قالوا: «ومِن ذلك نعلم أنَّ النبيَّ عَلَيْهِ السَّلَامُ لم يُرِدْ أن يُبلَّغَ عنه للعالمين شيءٌ بالكتابة، سوىٰ القرآن الشريف، الذي تكفّل الله تعالىٰ بحفظه؛

(١) **ذلك؛** لأنّ الدينَ - كما لا يخفىٰ - يقوم علىٰ مصدريْن أساسيْن، يَستمدُّ منهما حياتَه وقوامَه، هما: **الكتابُ والسنةُ.**

في قولـه جـلّ شـأنُه: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ﴾[١]، فلـو كـان غيـرُ القرآن ضروريًا في الدين؛ لأمر النبيُّ بتقييده كتابةً، ولتكفّل اللهُ بحفظه، ولما جاز لأحدٍ روايتُه أحيانًا علىٰ حسب ما أدَّاه إليه فهمُه»!![٢].

ويرحمُ اللهُ الأستاذَ/ محمد أسد[٣] حيثُ يقول: «إنَّ العملَ بسنة رسول الله هو عملٌ علىٰ حفظ كَيان الإسلام وعلىٰ تقدُّمه، وإنَّ تركَ السنة هو انحلالُ الإسلام. لقد كانت السنةُ **الهيكلَ الحديديَّ** الذي قام عليه صَرحُ الإسلام، وإنك إذا أزلتَ هيكلَ بناءٍ مّا، أفيُدهشُك أنْ يتقوَّضَ ذلك البناءُ كأنه بيتٌ مِن وَرَق»![٤].

هذا وقد أردتُ من وراء كتابة هذا البحث، الإسهامَ - ولو بشيءٍ يسيرٍ - في الذبِّ عن السنة، والدفاع عن سلف الأمة، ضدَّ الهجمات الشرسة، التي

---

(١) سورة الحجر، آية (٩).

(٢) «مجلة المنار»، ٩/ ٥١٥.

(٣) **محمد أسد**: كاتب ومفكر إسلامي وسياسي، ولد في بولندا عام١٩٠٠م لأبوين يهوديين، وكان اسمه: «**ليوبولد فايس**»، اعتنق الإسلام في الجزيرة العربية عام ١٩٢٦م، وأحبَّها وأحبَّ أهلَها واعتبرها موطنَه، وتوطَّدت علاقتُه مع الملك عبد العزيز رَحِمَهُ ٱللَّهُ، واتصلت مودّتُه بأولاده من بعده، تفاعل مع كل قضايا الأمة، وألَّف مؤلفاتٍ جليلةً منها: ترجمة معاني القرآن إلىٰ الإنجليزية، و(الطريق إلىٰ مكة)، و(الإسلام علىٰ مفترق الطرق)، وغيرها، رحل وطوَّف، وحلَّ في كثيرٍ من بلاد الإسلام، إلىٰ أن استقرَّ به المقام في إسبانيا، وفيها توفي عام ١٩٩٢ م.

انظر ترجمته في: «تتمة الأعلام»، لمحمد خير رمضان يوسف، ٢/ ٤٤، و«ذيل الأعلام»، لأحمد العلاونة، ص١٦٦، و«إتمام الأعلام»، للدكتور/ نزار أباظة ومحمد رياض المالح، ص٣٣٩.

(٤) «الإسلام علىٰ مفترق الطرق»، ص ٨٧.

تَرمي إلىٰ تشكيك الناس في الوحي الثاني (السنة النبوية)[١]، مع عِلْمي التامِّ بأنَّ الولوجَ إلىٰ ساحِ الردود المناقشات، لا يَصلح إلّا لمن قَوِيَ في العلم باعُه، وكَثُرَ فيه اطّلاعُه، لاسيِّما أنَّ مناقشة المستشرقين تحتاج إلىٰ أدبيّاتٍ معيّنةٍ[٢]. لكنْ ما لا يُدرك كلُّه لا يُترك كلُّه، واللهُ وحدَه المستعانُ، وبه المستغاثُ، ولا حول ولا قوة إلا بالله.

قال العلَّامةُ المعلِّميُّ[٣]: «العالمُ الراسخُ هو الذي إذا حصل له العلمُ

---

(١) قال حسانُ بنُ عطية: «كان جبرئيلُ ينزل علىٰ رسول الله ﷺ بالسنة كما ينزل عليه بالقرآن، يعلِّمه إياها كما يعلِّمه القرآنَ». «الكفاية في علم الرواية»، للخطيب البغدادي، ص١٢.

(٢) كتب أ.د. عبد الله الرحيلي بحثًا قيمًا سمّاه: «مدخل إلىٰ منهج مناقشة شبهات المستشرقين حول تدوين السنة النبوية» نُشر في «مجلة المنهل» عدد (٤٧١)، رمضان وشوال ١٤٠٩هـ، وقد أجاد فيه وأفاد.

كما بيّن الدكتور/ مصطفىٰ بن عمر حلبي منابع الدراسات الاستشراقية ولخّصها في بحثه القيّم للدكتوراه: «منابع المستشرقين في دراسة السنة النبوية» ص ١٠-١٣.

(٣) المعلِّمي: هو عبد الرحمن بن يحيىٰ بن علي بن محمد المعلِّمي العَتْمي: فقيه من العلماء. نسبته إلىٰ (بني المعلِّم) من بلاد عَتْمة، باليمن. ولد (سنة ١٣١٣هـ) ونشأ في عتمة، وتردد إلىٰ بلاد الحجرية (وراء تعز) وتعلم بها. وسافر إلىٰ جيزان (سنة ١٣٢٩هـ) في إمارة محمد بن علي الإدريسي، بعسير، وتولىٰ رئاسة القضاة ولقب بشيخ الإسلام. وبعد موت الإدريسي سنة (١٣٤١هـ) سافر إلىٰ الهند وعمل في دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد، مصحِّحًا كتبَ الحديث والتاريخ حوالي (سنة ١٣٤٥هـ) زهاء ربع قرن، وعاد إلىٰ مكة (سنة ١٣٧١هـ) فعُيِّن أمينًا لمكتبة الحرم المكيّ (سنة١٣٧٢هـ) إلىٰ أن شُوهد فيها منكبًّا علىٰ بعض الكتب وقد فارق الحياة. كذا قال الزِّرِكْلي.

وقال لي خَتَنُه: بل توفِّي علىٰ سريره ضَحوةً، بعد أنْ صلىٰ الفجرَ في المسجد الحرام وعاد إلىٰ غرفته. والله أعلم.

=

الشافي بقضيةٍ لَزِمها، ولم يبال بما قد يشكِّكُ فيها، بل إما أن يُعرِضَ عن تلك المشكِّكات، وإما أن يتأمَّلها في ضوء ما قد ثبت، فههنا مَنْ تدبَّر كتابَ الله، وتتبَّع هديَ رسوله، ونظر إلىٰ ما جرىٰ عليه العملُ العامُّ في عهد أصحابه وعلماء أمته، بوجوب العمل بأخبار الثقات عن النبي ﷺ، وأنها من صُلب الدين، فمَن أعرضَ عن هذا، وراح يقول: لماذا لم تُكتبْ الأحاديثُ؟ بماذا؟ لماذا؟ ويَتبع قضايا جُزئيةً- إمّا أن لّا تثبت، وإمّا أن تكون شاذةً، وإمّا أن يكون لها مَحْمَلٌ لا يخالف المعلومَ الواضحَ - مَن كان هذا شأنُه فلا ريبَ في زَيغه»[(١)].

وقد اقتضتْ طبيعةُ البحث أن يكونَ علىٰ النحو التالي:

المقدِّمة: وفيها بيان أهمية الموضوع، وعناصر البحث، ومنهجي فيه.

المبحث الأول: وفيه ذِكرُ أقوال المشكّكين في ثبوت الأحاديث النبوية من المستشرقين وأتباعهم.

=

كانت وفاتُه سنةَ (١٣٨٦هـ)، ودُفن بمكة.

له تصانيفُ كثيرةٌ، منها: (طليعة التنكيل - ط) وهو مقدمة كتابه (التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل - ط) في مجلدين، و(الأنوار الكاشفة - ط) في الرد علىٰ كتاب (أضواء علىٰ السنة) لمحمود أبي رَيّة، و (محاضرة - ط) في كتب الرجال، وكتاب (العبادة - خ) مجلد كبير، ورسائل في تحقيق بعض المسائل، ما زالت مخطوطة، بينها (ديوان شعره) وحقق كثيرًا من كتب الأمهات، منها أربع مجلدات من كتاب (الإكمال) لابن ماكولا، وأربع مجلدات من (الأنساب) للسمعاني. وقد صدرتْ آثارُه أخيرًا في مجموعٍ يقع في (٢٥) مجلدًا.

انظر: الأعلام للزركلي ٣/ ٣٤٢.

(١) «الأنوار الكاشفة»، ص٤٠.



المبحث الثاني: وفيه كشفُ أهداف المستشرقين وأتباعهم من وراء تلك الدعاوىٰ، مع مناقشة تلك الدعاوىٰ باختصار.

المبحث الثالث: وفيه بيانُ الأسباب الموضوعية التي حالتْ دونَ جمع السنة النبوية كلِّها في ديوانٍ واحدٍ خلالَ ذلك العصر، وهو لُبُّ البحثِ وجوهرُه.

الخاتمة: ذكرتُ فيها أهمَّ نتائج البحث.

منهجي في إعداد البحث:

قمتُ بإعداد هذا البحث وَفْقَ المنهج التالي:

- عزوتُ الآيات إلىٰ مواضعها من المصحف الشريف.
- خرّجتُ الأحاديثَ تخريجًا مختصرًا، ونقلتُ أحكامَ العلماء عليها صحةً وضعفًا، سوىٰ ما ورد في الصحيحين أو أحدِهما بسندٍ متصلٍ.
- لم أترجمْ إلّا للأعلام المتأخِّرين - سواءٌ أكانوا من العرب أم من المستشرقين-؛ وذلك لأنهم المعنيّون بكتابة هذا البحث، ولأنّ حالهم قد تخفىٰ علىٰ معظم الناس غالبًا، ولصعوبة الوصول إلىٰ تراجم بعضهم.
- نقلتُ الأقوالَ ووثّقتُها من مصادرها الأصيلة، سوىٰ ما كُتب بغير العربية - ومنها كتاباتُ المستشرقين- فقد نقلتُ ترجمتَها من الكتب والدراسات العربية الموثوقة.
- عرّفتُ بالجماعات والفِرَق.
- شرحتُ المصطلحات العلمية التي تحتاج إلىٰ شرحٍ.

وقد سميتُ هذا البحثَ: (إعلامُ الأَعْلام، بأَسْبابِ عَدَمِ جَمْعِ السُّنَّةِ النبَوِيَّةِ في عَصْرِ صَدْرِ الإِسْلام)[١].

واللهَ أسأَلُ أن ينفعَ بهذا العمل، ويجعلَه خالصًا لوجهه الكريم، إنه أكرمُ مسئول، وأرجىٰ مأمول.

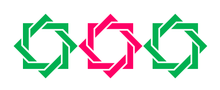
وصلىٰ اللهُ علىٰ خاتم أنبيائه ورسله؛ محمدِ بنِ عبدِ الله، وعلىٰ آلِه وصحبِه وسلَّم.

وكتب

أحمد بن علي بن أحمد القَرْني

في مدينة النبيِّ ﷺ

١٤٣٨ هـ



(١) **عصر صدر الإسلام**: يُقصد به الفترة التي تبدأ ببعثة المصطفىٰ ﷺ، وتنتهي بمقتل علي بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عام (٤٠) للهجرة. **انظر**: الشعر الإسلامي في صدر الإسلام: للحامد ص١٥.
لكنَّ مرادي هنا المائةُ الأولىٰ كلُّها، فليُعلمْ.

المبحثُ الأولُ

أقوالُ المشكِّكينَ في ثُبوتَ الأحاديثِ النبويةِ منَ المستشرقينَ وأتباعِهِم

المبحثُ الأولُ

أقوالُ المشكِّكينَ في ثُبوتَ الأحاديثِ النبويةِ منَ المستشرقينَ وأتباعِهِم

سبق أن ذكرْنا أنَّ طلائعَ من المستشرقين ومَن تأثر بهم من المنهزمين فكريًا ونفسيًا من أبناء المسلمين، قد شكَّكوا في ثبوت الأحاديث النبوية، وحُجّتُهم في ذلك هي: عدمُ تدوينِ السنة النبوية أو جمعِها في كتابٍ واحدٍ في عصر صدر الإسلام، بل وبعد ذلك بزمنٍ طويل!!

وهذا استدلالٌ غيرُ صحيحٍ؛ ذلك لأنّ تأخُّرَ تدوين السنة لا يستلزم عدمَ حفظها، كما سيأتي تفصيلُه عند ذكر أسباب عدم جمع السنة في المبحث الثالث، إن شاء الله تعالىٰ.

والذي يَعْنينا في هذا المبحث هو نقلُ أقوال أولئك القوم التي صرّحوا فيها بهذه الدعوىٰ الخاطئة.

قال المستشرقُ «وِلْيَمْ مُوير»[(١)]: «إنه لا توجد هناك مجموعةٌ كتابيةٌ

(١) «وِلْيَمْ مُوْير»: مستشرقٌ ومنصِّرٌ وموظفٌ إداريٌّ انجليزيٌّ، أمضىٰ فترةً طويلةً من حياته في الهند، تعلم فيها اللغة العربية، وعُني بالتاريخ الإسلامي، كان شديدَ التعصب للمسيحية؛ ولهذا اشترك بحماسةٍ شديدةٍ في أعمال التبشير بالمسيحية التي كانت تقوم بها البعثة التنصيرية العاملة في مدينة أكرا بشمال الهند، كما أن أعماله العلمية التي كتبها في السيرة والتاريخ كانت مليئةً بروح التعصّب، خاليةً من الموضوعية، ومن أجل هدف تبشيري خبيث.
انظر ترجمته في: «المستشرقون»، لنجيب العقيقي، ٢/ ٥٩، و«موسوعة المستشرقين»، للدكتور/ عبد الرحمن بدوي، ص٤٠٤-٤٠٥.

موثوقةٌ قبلَ منتصف القرن الثاني»!![١].

وقال المستشرقُ «جُوزِيفْ شَاخْت»[٢]: «إنَّ الأحاديثَ الفقهيةَ من الصعوبة بمكانٍ أن يُعتبر واحدٌ منها صحيحًا، وهي قد وُضعت للتداول بين الناس من النصف الأول من القرن الثاني وما بعده»!![٣].

وقال أيضًا: «لا صحَّةَ لأيِّ حديثٍ منسوبٍ للنبيّ، وإنّ أقدم ما بين أيدينا

---

(١) نقلًا عن كتاب: «دراسات في الحديث النبوي وتاريخ تدوينه»، للدكتور/ محمد مصطفىٰ الأعظمي ١/ ٧٢، و«تاريخ تدوين السنة وشبهات المستشرقين»، للدكتور/ حاكم عبيسان المطيري ص١١١.

(٢) «جُوزِيفْ شَاخْت»: مستشرقٌ ألمانيٌّ متخصصٌّ في الفقه الإسلامي، انتُدب للتدريس في الجامعة المصرية عام ١٩٣٤م. ولما قامت الحرب العالمية الثانية انتقل من مصر إلىٰ لندن، وتجنَّس فيها بالجنسية البريطانية، وأخذ يعمل في الإذاعة البريطانية ضدَّ وطنه ألمانيا، ومع ذلك لم تكافئه بريطانيا علىٰ هذا الصنيع، فلم تعينْه أستاذًا في إحدىٰ جامعاتها، رغم خيانته لوطنه ألمانيا لحساب بريطانيا وحلفائها!

والرجلُ له مجموعةٌ من الدراسات والتحقيقات معظمُها في الفقه، لا تخلو من الدسِّ والتشويه.

وقد ذكره الشيخ مصطفىٰ السباعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ ضمن أخطر المستشرقين المعاصرين، وقال عنه: ألمانيٌّ متعصبٌّ ضدَّ الإسلام والمسلمين.

انظر: «المستشرقون»، لنجيب العقيقي، ٢/ ٤٦٩، و«موسوعة المستشرقين»، للدكتور/ عبد الرحمن بدوي، ص٢٥٢-٢٥٥، و«الاستشراق والمستشرقون» لمصطفىٰ السباعي، ص٤٩.

(٣) نقلًا عن كتاب: «دراسات في الحديث النبوي وتاريخ تدوينه»، للدكتور/ محمد مصطفىٰ الأعظمي، ١/ ٧٢، و«موقف الاستشراق من السيرة والسنة النبوية»، للدكتور/ أكرم العمري، ص٣٨، و«تاريخ تدوين السنة وشبهات المستشرقين»، للدكتور/ حاكم عبيسان المطيري، ص١١١.

من أحاديث الأحكام لا يرجع إلا إلىٰ سنة (١٠٠) هجرية ليس إلّا»!![(١)].

وقال المستشرق «كارلْ بُروكلمان»[(٢)]: «القِسمُ الأعظمُ من الحديث المتصل بسنة الرسول لم ينشأ إلا بعد قرنين من ظهور الإسلام، ومن هنا تعيّن اصطناعه كمصدر لعقيدة النبي نفسه في كثيرٍ من الاحتياط والحذر»!![(٣)].

كما شكّك المستشرقُ «إجْناسْ كُولْدْصِهَر»[(٤)] في صحّة وجود صحفٍ

---

(١) نقلًا عن كتاب: «مناهج المستشرقين في الدراسات العربية الإسلامية»، ١/ ٢٧٣.

(٢) «كارلْ بُروكلمان»: مستشرقٌ ألمانيٌّ، عالمٌ بتاريخ الأدب العربي، ولد في «روستوك» بألمانيا ونال شهادة «الدكتوراه» في الفلسفة واللاهوت، وأخذ العربية واللغات الساميّة عن «نولدكه» وآخرين، ودرس في عدة جامعات ألمانية، ودرس العربية في معهد اللغات الشرقية ببرلين سنة ١٩٠٠م وتنقل في التدريس، وتقاعد سنة ١٩٣٥م وعمل في الجامعة متعاقدًا سنة ١٩٣٧م، ثم كان سنة ١٩٤٥م أمينًا لمكتبة الجمعية الألمانية للمستشرقين، وكان من أعضاء المجمع العلمي العربي وكثيرٍ من المجامع والجمعيات العلمية في ألمانيا وغيرها، وصنف بالألمانية (تاريخ الأدب العربي).

انظر ترجمته في: «الأعلام»، للزركلي، ٥/ ٢١١، و«المستشرقون»، لنجيب العقيقي ٢/ ٤٢٤، و«موسوعة المستشرقين»، للدكتور/ عبد الرحمن بدوي، ص٥٧.

(٣) «تاريخ الشعوب الإسلامية»، ص٧١.

(٤) «إجْناسْ كُولْدْصِهَر»: مستشرقٌ مجَريٌّ يهوديٌّ، تعلم في «بودابست» و«برلين» و«ليبسيك»، ورحل إلىٰ سورية سنة ١٨٧٣م، فتعرَّف بالشيخ طاهر الجزائري وصحبه مدةً، وانتقل إلىٰ فلسطين، فمصر، حيث لازم بعضَ علماء الأزهر، وعُيّن أستاذًا في جامعة «بودابست» (عاصمة المجَر) وتوفي بها عام ١٩٢١م، له تصانيف باللغات: الألمانية والإنجليزية والفرنسية في الإسلام والفقه الإسلامي والأدب العربي، ترجم بعضها إلىٰ العربية، ونشرت مدرسة اللغات الشرقية بباريس كتابًا بالفرنسية في مؤلفاته وآثاره، وتُرجم إلىٰ العربية، من كتبه (العقيدة والشريعة في الإسلام).

=

كثيرةٍ في عهد الرسول ﷺ زاعمًا أن الذين دوّنوا السنةَ لم يَجمعوا من الأحاديث إلّا ما يُوافقُ أهواءَهم، ويُعبِّرُ عن آرائِهم ووجهاتِ نظرهم في الحياة!!(١).

وقال «مُوريسْ بُوكَاي»(٢): «وهكذا ظهرتْ للوجود مجموعاتُ أقوال النبي وأفعاله، وأصبحت تعرف الآن في العلوم الإسلامية بـ «علم الحديث» وقد نُشرت أولُ مجموعة للأحاديث في العشرات من السنين التي تلت مباشرةً وفاةَ محمد»!!(٣).

=

ذكره الشيخ مصطفىٰ السباعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ ضمنَ أخطر المستشرقين المعاصرين وقال عنه: «مجريٌّ، عُرف بعدائه للإسلام وبخطورة كتاباته عنه».

بيْدَ أن الدكتور/ عبد الرحمن بدوي أسرف في مدحه والثناء عليه!! فأساء بذلك للعِلم الحُرّ، والبحث النزيه، قبل أن يسيءَ للإسلام وأهله.

انظر ترجمته في: «الأعلام»، للزركلي، ١/ ٨٤، و«المستشرقون»، لنجيب العقيقي، ٣/ ٤٠، و«الاستشراق والمستشرقون»، لمصطفىٰ السباعي، ص٤١، و«موسوعة المستشرقين»، للدكتور/ عبد الرحمن بدوي، ص١١٩.

(١) نقلًا عن كتاب: «السنة قبل التدوين»، للدكتور/ محمد عجّاج الخطيب، ص٣٧٦.

(٢) مُوريسْ بُوكَاي: عالمٌ وطبيبٌ جراحٌ فرنسيٌّ مشهورٌ، ولد في فرنسا، وفيها نشأ ودرس الطب، تعلم العربية في الخمسينات من عمره، كان نصرانيًا ثم أسلم، وكان سبب إسلامه مناقشته للملك فيصل بن عبد العزيز رَحِمَهُ ٱللَّهُ حول القرآن الكريم، حاضر في عدة جامعات عربية عن إعجاز القرآن، ألّف كتبًا عدة، منها: (القرآن والتوراة والإنجيل والعلم)، وهو من أكثر الكتب انتشارًا، وترجم لعدة لغات عالمية، وقد بين فيه عبر الدراسة التحليّلة أن القرآن لا يتناقض مع الحقائق العلمية والتاريخية، خلافًا للتوارة والإنجيل. وكتاب: (علم الجيولوجيا والقرآن الكريم)، وكتاب: (دراسة الكتب المقدسة في ضوء المعارف الحديثة)، وكتاب: (ما أصل الإنسان؟)، توفي عام ١٩٩٨م.

انظر ترجمته في: إتمام الأعلام، للدكتور/ نزار أباظة، ومحمد رياض المالح، ص٤٤٦.

(٣) «دراسة الكتب المقدسة في ضوء المعارف الحديثة»، نقلًا عن مجلة المنهل (العدد السنوي

=

وقال الشيخُ محمد رشيد رضا رَحِمَهُ ٱللَّهُ[(١)]: «بقي في الموضوع بحثٌ آخر

=

المتخصّص)، العدد(٤٧١) رمضان وشوال ١٤٠٩هـ، ص٥٩.

(١) قال الزِّرِكْلي: محمد رشيد بن علي رضا بن محمد شمس الدين بن محمد بهاء الدين بن ملّا علي خليفة القلَموني، البغدادي الأصل، الحسيني النسب، صاحب مجلة (المنار) وأحد رجال الإصلاح الإسلامي، من الكتّاب العلماء بالحديث والأدب والتاريخ والتفسير، رحل إلىٰ مصر سنة ١٣١٥هـ، فلازم الشيخ محمد عبده وتتلمذ له، وكان قد اتصل به قبل ذلك في بيروت، ثم أصدر مجلة (المنار)؛ لِبثِّ آرائه في الإصلاح الديني والاجتماعي، وأصبح مرجعَ الفُتيا في التأليف بين الشريعة والأوضاع العصرية الجديدة، ولما أُعلن الدستور العثماني سنة ١٣٢٦هـ زار بلاد الشام، واعترضه في دمشق وهو يخطب علىٰ منبر الجامع الأموي أحدُ أعداء الإصلاح، فكانت فتنة، عاد علىٰ أثرها إلىٰ مصر.... توفِّي فجأةً في سيارة كان راجعًا بها من السويس إلىٰ القاهرة، ودفن بالقاهرة.

أشهر آثاره: مجلة (المنار)، أصدر منها ٣٤ مجلدا، و(تفسير القرآن الكريم - ط) اثنا عشر مجلدا منه، ولم يُكمله، و(تاريخ الأستاذ الإمام الشيخ محمد عبده - ط) ثلاثة مجلدات، و(نداء للجنس اللطيف - ط) و(الوحي المحمدي - ط) و(يسر الإسلام وأصول التشريع العام - ط) و(الخلافة - ط) و(الوهابيون والحجاز - ط) و(محاورات المصلح والمقلِّد - ط) وهو نفيسٌ، و (شبهات النصارىٰ وحُجَج الإسلام - ط). الأعلام ٦/ ١٢٦ بتصرف.

وقد ذكر الشيخ مصطفىٰ السباعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنه اعتدل في آخر أيامه حتىٰ غدا حامل لواء السنة وأبرز أعلامها في مصر خاصة. السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي ص٣٠.

قلتُ: ليته صرَّح تصريحًا واضحًا مُذاعًا بأنه قد رجع عن آرائه تلك وتاب منها، كما هو صنيعُ العلماء سلفًا وخلفًا عند تراجعهم عن بعض المسائل التي زلُّوا فيها.

ولذا قال عنه الشيخُ أحمدُ شاكر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «أفلتتْ منه كلماتٌ يسمو علىٰ علمه أن يقع فيها، ولكنه كان متأثرًا أشدَّ الأثر بجمال الدين ومحمد عبده، وهما لا يعرفان في الحديث شيئًا. بل كان هو بعد ذلك أعلمَ منهما، وأعلىٰ قدمًا، وأثبت رأيًا، لولا الأثرُ الباقي في دخيلة نفسه، والله يغفر لنا وله». (المسند ١٢/ ١٢٧).

فلعلَّ هذا هو الأقربُ في حال الرجل. والله أعلم.

وانظر: «موقف المدرسة العقلية الحديثة من الحديث النبوي الشريف»، لشفيق شقير، ص٧٣،

=

هو محلُّ النظر، وهو هل الأحاديثُ - ويسمونها بسنن الأقوال - دينٌ وشريعةٌ عامةٌ، وإن لم تكن سننًا متبعةً بالعمل بلا نزاعٍ ولا خلافٍ، لاسيما في الصدر الأول؟ إن قلنا: نعم، فأكبر شبهة تَرِدُ علينا: نهيُ النبي ﷺ عن كتابة شيءٍ عنه غيرِ القرآن، وعدمُ كتابة الصحابة للحديث، وعدمُ عناية علمائهم وأئمتهم كالخلفاء بالتحديث، بل نُقل عنهم الرغبةُ عنه!!»[(١)].

وقال أيضًا - بعدما نقل الآثار الواردة في الامتناع عن الكتابة -: «كلُّ هذا الذي أورده ابنُ عبد البرّ وأمثالُه، مما رواه غيرُه - كإحراقِ أبي بكر لما كتبه، وعدمِ وصولِ شيءٍ من صحف الصحابة إلىٰ التابعين، وكونِ التابعين لم يدوّنوا الحديثَ لنشره إلا بأمر الأمراء - يؤيد ما ورد من أنهم كانوا يكتبون الشيءَ لأجل حفظه ثم يمحونه، وإذا أضفتَ إلىٰ هذا ما ورد في عدم رغبة كبار الصحابة في التحديث، بل في رغبتهم عنه، بل في نهيهم عنه، قَوِيَ عندك ترجيحُ كونهم لم يريدوا أن يجعلوا الأحاديثَ دِينًا عامًّا دائمًا كالقرآن، ولو كانوا فهموا عن النبي ﷺ أنه يريد ذلك، لَكَتبوا، ولَأَمروا بالكتابة، ولَجمع الراشدون ما كُتب، وضبطوا ما وَثِقوا به، وأرسلوه إلىٰ عمَّالهم ليبلِّغوه ويعملوا به، ولم يكتفوا بالقرآن والسنة المتَّبعة المعروفة للجمهور يجريان العملُ بها»!![(٢)].

=

و«القرآنيون وشبهاتهم حول السنة»، لخادم حسين بخش، ص١٨٨، و«منهج المدرسة العقلية الحديثة في التفسير»، للدكتور/ فهد الرومي، ١/ ١٨٢، وفيه تفصيلٌ جيدٌ.

(١) مجلة المنار، ٩/ ٩٢٩.

(٢) المرجع نفسه، ١٠/ ٧٦٧-٧٦٨.

وقال محمود أبو رَيَّة[(١)]: «ومما كشف عنه البحثُ، أن كتابةَ الحديث لم

---

(١) **محمود أبو رَيَّـة:** كاتبٌ مصريٌّ، سَخّر قلمَه للطعن في السنة، والتشكيك فيها، والنيل من الصحابة الأجلاء رضوان الله عليهم، لاسيما أبو هريرة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ، فقد أقذع في حقه غاية الإقذاع، مستبطنًا في ثلبه صنوفَ الأكاذيب والافتراءات!!

من مؤلفاته: (أضواء علىٰ السنة المحمدية) وهو أخبثُها، و(قصة الحديث النبوي)! و(أبو هريرة شيخُ المضيرة)! و(عليٌّ وما لقيه من أصحاب الرسول)! (مخطوط). وقد توالت الردودُ عليه من علماء السنة من وقته إلىٰ يومنا هذا، حتىٰ بلغت شيئًا كثيرًا.

كانت له- مع كثرة مخازيه- آراءُ قبيحةٌ مستنكَرةٌ، منها: زعمُه أنّ معانيَ القرآن من عند الله وألفاظَه من عند الرسول ﷺ!! كما أنكر حادثة المعراج بالنبي ﷺ إلىٰ السماء!!

وقد كانت له علاقةٌ قويةٌ بطه حسين! فقد كان من أخلص أصدقائه وأوفاهم له، وكان يزوره كلَّ أسبوعٍ مساءَ كلِّ جمعةٍ غالبًا، وتدور بينهما بعضُ الحوارات والمناقشات. **انظر** كتاب «أيام مع طه حسين»: للدكتور/ محمد الدسوقي (السكرتير الخاص بطه حسين) ص٧١، ٧٥، ٨٠، ٩٠، ١٠١، ١١٩، ١٣١، ١٣٧، ١٣٨، ١٤١.

قال الشيخُ مصطفىٰ السباعي رَحِمَهُٱللَّهُ: «أشهد أن أبا رية كان أفحشَ وأسوأَ أدبًا من كل من تكلّم في حق أبي هريرة من المعتزلة والرافضة والمستشرقين قديمًا وحديثًا، مما يدلُّ علىٰ دَخَلٍ وسوءِ عقيدةٍ وخُبثِ طويّة، وسيجزيه اللهُ بما افترىٰ وازدرىٰ وحرّف وشوّه من الحقائق، وسيلقىٰ ذلك في صحيفته يوم يُردّ إلىٰ الله...» (السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي ص٣٢٠).

قلتُ: قد حصل له في العاجل طرفٌ من العقوبة، فقد حدَّثني شيخي الأستاذُ الدكتورُ/ محمد ضياء الرحمن الأعظمي - مَتَّعَ اللهُ بحياته - عن شيخٍ مصريٍّ من أهل العلم يُدعَىٰ/ عبد الحكيم حمادة - كان يعمل معه قديمًا في رابطة العالَم الإسلامي بمكة - أنه لما علم أنّ الأعظميَّ ألّف كتابًا عن أبي هريرة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ، جاء إليه وقال: سأذكر لك قصةً أرجو أن تنشرَها؛ ليعتبرَ بها الناسُ. وهو أنني لما سمعتُ بأبي ريّةَ هذا وما صدر عنه في حقّ أبي هريرة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ، أردتُ أن أتعرّف عليه.

قال: فلمّا وصلتُ إلىٰ بيته، استأذنتُ أولادَه لمقابلته، فرفضوا بحجّة أنه مريضٌ لا يستطيع مقابلةَ أحد، فقلتُ لهم: ليس لي غرضٌ إلّا التعرُّفُ عليه فحسْب، فأذِنوا لي.

=



تقع إلا في القرن الثاني، أي بعد انتقال النبي إلىٰ الرفيق الأعلىٰ بأكثرَ من مائة سنة، ولم يكن ذلك بدافعٍ من الرواة، وإنما كان بوازعٍ من الوُلاة، إذ كانوا يتحرَّجون من كتابته؛ خشيةَ أن يقعوا فيما نهىٰ النبيُّ عنه»!![1].

كما أثارت الجماعةُ المتسمّيةُ زُورًا بـ (أهل القرآن)[2] في شبه القارة الهندية مجموعةً من الشُّبَه، منها: دعوىٰ عدم كتابة الحديث في عصر الرسول ﷺ وعصر الخلفاء الأربعة! وأنَّ الأحاديثَ جُمعت أولَ مرةٍ بعد مائة سنة من وفاة الرسول ﷺ وقد فُقدت تلك المجموعاتُ! ثم جُمعت من أفواه الناس في القرن الثالث!![3].

=

قال: فلما دخلتُ عليه وجدتُه مُلقىً علىٰ سريرٍ وقد اسودَّ وجهُهُ حتىٰ صار كالفحْمة! وكان ينظرُ إلىٰ الجدار فَزِعًا ويصيحُ: ها أبو هريرة! ها أبو هريرة! قال: فتركتُه وخرجتُ. إ.هـ.

هلك المذكورُ في ١١/ ١٢/ ١٩٧٠م، نسأل اللهَ حسنَ الختام، والثباتَ علىٰ الإسلام حتىٰ نلقاه.

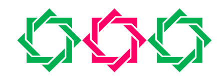
(١) «أضواء علىٰ السنة المحمدية» ص٢٣.

(٢) «جماعة أهل القرآن»: حركةٌ هدَّامةٌ نشأت في شبه القارة الهندية، وبالتحديد في لاهور عاصمة إقليم البنجاب، علىٰ يد المدعو غلام نبي، المعروف بعبد الله جكرالوي عام ١٩٠٢م، الذي تزعَّم الحركة في لاهور، كما تزعَّم الحركة أيضًا محبُّ الحق عظيم أبادي في بهار شرقي الهند، وقد دعت الحركةُ فيما دعت إليه، إلىٰ نبذ السنة كلها والاعتماد علىٰ القرآن وحده!!

انظر: «القرآنيون وشبهاتهم حول السنة»، لخادم حسين بخش، ص١٩ فما بعد، و«تدوين السنة النبوية» للدكتور/ محمد مطر الزهراني، ص٥٧ فما بعد.

(٣) انظر: «اهتمام المحدثين بنقد الحديث سندًا ومتنًا ودحض مزاعم المستشرقين وأتباعهم»، للدكتور/ محمد لقمان السلفي، ص٤٦٢.

هذه طائفةٌ من الأقوال التي زَبَرَتْها أقلامُ أولئك القوم[1]، وهي - كما هو ظاهرٌ - تنبئ عن مغالطاتٍ واضحةٍ، كما أنها تنطوي علىٰ أهدافٍ خطيرةٍ، سنبيّن شيئًا منها في المبحث التالي إن شاء الله تعالىٰ.



(١) هذه الأقوال التي ذكرتُها هنا هي غيضٌ من فيضٍ مما فاه به رؤساؤهم المتقدِّمون، وإلا فما زالت السلسلةُ مستمرةً، ومافتئ الأتباعُ الرَّعاعُ يكرّرون - حتىٰ اليوم - ما قاله أسلافُهم بالأمس - **ومن هؤلاء الأتباع:**
محمد حسين هيكل، وعلي حسن عبد القادر، ومصطفىٰ المهدوي، وسعيد العشماوي، وعبد الجواد ياسين، وأحمد صبحي منصور، ورشاد خليفة، وقاسم أحمد، ونصر أبو زيد، وجمال البنا، ومحمد شحرور - بل زادوا ضِغثًا علىٰ إبّالة، فزعموا أن السنة لم تُدوّن إلا في القرن الثالث! وبعضهم قال: في القرن الرابع!!
انظر: «السنة النبوية في كتابة أعداء الإسلام مناقشتها والردّ عليها»، لعماد السيد الشربيني، ١/ ٣٤٦-٣٤٧، وهو بالمناسبة كتابٌ نفيسٌ للغاية.

المبحثُ الثاني

كَشْفُ أهدافِ المستشرقينَ وأتباعِهم
مِن وَراءِ تلكَ الدَّعاوَى،
مع مناقشةِ تلكَ الدَّعاوَى باخْتصار

المبحثُ الثاني

كَشْفُ أهدافِ المستشرقينَ وأتباعِهم
مِن وَراءِ تلكَ الدَّعاوَى، مع مناقشةِ تلكَ الدَّعاوَى باخْتصار

مِن خلال استعراضنا لأقوال أولئك النفر، يتّضح لنا شيءٌ من أهدافهم ومراميهم من وراء تلك الدعاوىٰ، وهي أهداف كبيرة وخطيرة، يمكن تلخيصها في الآتي:

أولًا - أن أكبرَ أهدافهم إضعافُ الثقة بصحة الأحاديث النبوية، ومن ثَمَّ سهولة وصفها بالتزيّد والاختلاق والكذب؛ متذرِّعين في ذلك ببُعْد العهد بين وُرود الحديث عن المصطفىٰ ﷺ وبين تدوينه!

وهذه حُجةٌ داحضةٌ لا تَروجُ إلا علىٰ السذّج البُسَطاء؛ **والردُّ عليها من وجوهٍ:**

أ - أنه قد ثبت ثبوتًا قاطعًا لا يقبل الشكَّ أن السنة قد كُتبت من قِبل أناسٍ كثيرين، ابتداءً من عصر النبي ﷺ فما بعد[1]، فأصلُ الكتابة كان موجودًا، لكنه كان علىٰ المستوىٰ الفرديِّ الخاص، وليس علىٰ المستوىٰ الرسميِّ العام.

---

(١) بلغ عددُ الذين كتبوا الحديث أو كُتب عنهم ابتداءً من عصر الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ إلىٰ عصر أتباع التابعين من خلال الدراسة القيِّمة التي قام بها الدكتور/ محمد مصطفىٰ الأعظمي في كتابه «دراسات في الحديث النبوي وتاريخ تدوينه» (٤٥٠) راويًا! علمًا بأن بعضهم قد كتب عنه حديثَه العشراتُ، وهذه النتيجة الدقيقة فيها أبلغُ الردِّ علىٰ المستشرقين وأتباعهم، بل إنها قد قصمتْ ظهورَهم!

قال المعلِّمي: قد وقعتِ الكتابةُ في الجملة... لكن لم تَشملْ، ولم يُؤمَرْ بها أمرًا[(١)].

ب - أنَّ عمر بن عبد العزيز رَحِمَهُ ٱللَّهُ حينما أمر العلماءَ بتدوين السنة وجمعها[(٢)]، لم يبدأ ذلك من فراغٍ، وإنما اعتمد علىٰ أصولٍ مكتوبةٍ كانت تملأ أرجاءَ العالم الإسلامي كلِّه، من خلال روحٍ علميةٍ نشيطةٍ، أشعلها الإسلام في أتباعه، وسيأتي ما يُوضِّح بعضَ ذلك[(٣)].

جـ - أنه لا يلزم من عدم التدوين عدمُ الحفظ؛ إذ لا تلازم بينهما البتَّة، فهناك الكثيرُ من الحوادث والقصص المعتادة التي حدثتْ للشخص قبل عشراتِ السنين وهو مع ذلك يتذكّرها ويسردها بأدقّ تفاصيلها وجزئياتها، كأنها قد وقعتْ له الآن، وهو مع هذا لم يدوِّنها، بل ولم يتعانَ حفظَها، ولم يَدُرْ ذلك بخَلَده وقتَ وقوعها.

فكيف إذا كان الأمرُ متعلِّقًا بقومٍ عُرفوا بقوة الحفظ، وصفاء الذهن، حتىٰ إنهم في الجاهلية قد حفظوا شعرَ شعرائهم، وكلامَ خطبائهم، وحِكَمَ

---

(١) الأنوار الكاشفة ص٣٨.

(٢) وقد أشار إلىٰ ذلك السيوطيُّ في قصيدته التي نظمها في أسماء الخلفاء ووفَيَاتهم بقوله:

وبعــدَه عمــرُ ذاكَ النجيــبُ، وفي ... إحـدَىٰ تلـي مائـةً قـد ألْحـدوا عُمَـرَا

وهْـوَ الـذي أمـرَ الزُّهـريَّ خَـوفَ ذهـا ... بِ العلـمِ أنْ يَجمـعَ الأخبـارَ والأثَـرَا

تاريخ الخلفاء، ص ٧٨٣.

(٣) انظر: السنة النبوية في كتابة أعداء الإسلام مناقشتها والرد عليها، لعماد السيد الشربيني ١/ ٣٥٢.

حكمائهم بوعيٍ وإتقانٍ كاملين؟ وكيف إذا كان المحفوظ هنا هو حديثُ رسولهم ﷺ الذي أحبُّوه أكثر مما يُحبُّون أنفسَهم؟ مع ما في حفظ حديثه من سهولةٍ ويسرٍ؛ لأنه ﷺ قد أُوتي جوامعَ الكَلِم. كما أنه كان يتمهَّل في كلامه ويُعيده ثلاثًا لكي يُحفظَ عنه. وهم مع هذا كلِّه يعلمون ما ورد عن النبي ﷺ من الحثّ علىٰ حفظ سنته وتبليغها للناس كما هي بلا زيادةٍ ولا نقصانٍ، كما في قوله ﷺ: «نضَّر الله امرًا سمعَ منَّا حديثًا فحفظَه حتىٰ يُبلِّغَه، فرُبَّ حاملِ فقهٍ إلىٰ من هو أفقهُ منه، ورُبَّ حاملِ فقهٍ ليسَ بفقيهٍ»[١]. وقُلْ مثلَ ذلك في الآخذين عنهم من التابعين، والآخذين عن التابعين من الأتباع، وهكذا دَواليْك[٢].

(١) هذا حديث متواتر؛ رواه أربعةٌ وعشرون صحابيًا، وقيل: ثلاثون، منهم: زيد بن ثابت، ومعاذ بن جبل، وأبو الدرداء، وعبد الله بن مسعود، وأنس بن مالك، وغيرُهم. وقد ذكره غيرُ واحدٍ ممن ألَّف في الأحاديث المتواترة.
انظر: «قطف الأزهار المتناثرة في الأخبار المتواترة»، للسيوطي، ص٢٨ ح (٢) و«نظم المتناثر من الحديث المتواتر»، للكتاني، ص٤٢ ح (٣)، وقد أفرده الشيخُ عبدُ المحسن العباد بكتابٍ مستقلٍّ، وهو مطبوعٌ.
والحديث أخرجه أبو داود في سننه، كتاب العلم: باب فضل نشر العلم ٤/ ٦٨-٦٩ ح (٣٦٦٠)، عن زيد بن ثابت، والترمذي في سننه، كتاب العلم: باب ما جاء في الحث علىٰ تبليغ السماع، ٥/ ٣٣ ح (٢٦٥٦) و(٢٦٥٧) عن زيد بن ثابت وعبد الله بن مسعود، والنسائي في سننه الكبرىٰ، كتاب العلم: باب الحث علىٰ إبلاغ العلم ٥/ ٣٦٣ ح (٥٨١٦) عن زيد بن ثابت، وابن ماجه في مقدمة سننه: باب من بلّغ علمًا، ١/ ٨٤- ٨٦، ح (٢٣٠) و(٢٣١) و(٢٣٢) و(٢٣٦) عن زيد بن ثابت وجبير بن مطعم وابن مسعود وأنس بن مالك، وأحمد في المسند، ٣٥ / ٤٦٧ ح (٢١٥٩٠) عن زيد بن ثابت، وغيرُهم.
(٢) وانظر: «لمحات في أصول الحديث»، للدكتور/ محمد أديب صالح ص٦٦.

د - أنَّ الحفظَ في الصدور قسيمُ الحفظ في السطور، فهو وسيلةٌ ناجحةٌ وموثوقةٌ لحفظ العلم، مِثلها مِثل التدوين والكتابة، ولا فرق، خصوصًا من الحفاظ الأثبات.

قال الشيخ مُناظر أحسن الكيلاني: «إنَّ الذين يرفعون من منزلة الكتابة لحفظ المعلومات والتراث، ويَحطُّون من مكانة الحفظ والرواية، وأحدثوا علىٰ ذلك ضجةً، فهؤلاء علىٰ خطإٍ، ويتكلمون بلا فهمٍ. والحقُّ أنهما كلاهما وسيلتان فطريتان لحفظ العلم والتراث. وكل وسيلةٍ تحمل مسؤوليات علىٰ الذين يستخدمونها للثقة بها، واستكمال هذه المسؤوليات تضطرّ صاحبها فطريًا إلىٰ أن يثق بها تلقائيًا»[(١)].

هـ - أنه قد وقع الخلطُ وسوءُ الفهم عند هؤلاء؛ بسبب عدم التفريق بين كتابة السنة وبين تدوينها، حيث فهم هؤلاء - أو أكثرُهم - خطًا أنّ التدوينَ هو الكتابة، وبنوْا عليه أن السنةَ ظلّت محفوظةً في الصدور، لم تُكتب إلا في نهاية القرن الأول الهجري في عهد الخليفة عمر بن عبد العزيز رَحِمَهُ ٱللَّهُ!

ولو أنهم فهموا معنىٰ الكتابة، ومعنىٰ التدوين، وأدركوا الفرقَ بينهما، لما وقع هذا الخلطُ وسوءُ الفهم؛ ذلك أن الكتابة هي مطلقُ خطِّ الشيء دون مراعاةٍ لجمع الصحف المكتوبة داخلَ إطارٍ واحدٍ جامعٍ، أما التدوينُ فمرحلةٌ تاليةٌ للكتابة، ويكون بجمع الصحف المكتوبة في ديوانٍ يحفظها[(٢)].

---

(١) تدوين الحديث: مناظر أحسن الكيلاني ص٢٢٤.

(٢) انظر: «لسان العرب»، ١٣/ ١٦٦(دون)، و«القاموس المحيط» ص١٢٨(كتب)، و«دلائل
=

ثانيًا – عدمُ الثقة بأي صحيفةٍ أو نسخةٍ حديثيةٍ (مجموعة كتابية) حتىٰ منتصف القرن الثاني الهجري![١].

وهذا الكلام مردودٌ أيضًا علىٰ قائله، فقد نُقلت نسخ حديثية كثيرة بأسانيد صحيحة لا تقبل الطعن، بل تواتر بعضها واشتهر شهرة تغني عن الإسناد، وتحمّلها العلماء في مختلف العصور والأمصار، وأُدرجت بعضها في المصنفات المعتبرة كالصحيحين وغيرهما.

فكتابةُ الأحاديث وتقييدُها كانت مبكرةً من عهد رسول الله ﷺ، واستمرت الحالُ كذلك في عهد الصحابة، ثم التابعين، حتىٰ حَفظتْ لنا الرواياتُ الصحيحةُ تدوينَ التابعين لعددٍ من الصحف عن شيوخهم من الصحابة، حتىٰ إن (الصحيفةَ الصحيحةَ) – وهي صحيفةُ همّام بن منبّه التي دوَّنها عن شيخه أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ – قد دُوّنت في منتصف القرن الأول الهجري.

وكلُّ هذا يدلُّ علىٰ أن تدوين الحديث من قِبل الأفراد علىٰ صعيدٍ واسعٍ عريضٍ لم تَخْلُ منه فترةٌ من الفترات قبل نهاية القرن الأول الهجري...وفي خبر (الصحيفة الصحيحة) وأمثالها الحجةُ الدامغةُ علىٰ كل أولئك الذين يَلِغُون في الإثم من مستشرقين ومستغربين، فيروق لهم أن يتّخذوا من تأخُّر تدوين الحديث – في زعمهم– ثغرةً للطعن بصحة الحديث، وزعزعة الثقة

=

التوثيق المبكر للسنة والحديث»، للدكتور/ امتياز أحمد، ص٢٧٠، و«السنة النبوية في كتابة أعداء الإسلام مناقشتها والرد عليها»، لعماد السيد الشربيني، ١/ ٣٥٠-٣٥١.

(١) **انظر**: «ضحىٰ الإسلام»، لأحمد أمين، ٢/ ١٠٦-١٠٧.

ببيان القرآن والمصدر الثاني من مصادر شريعة الإسلام[١].

ثم إنّ أقدمَ كتب الحديث التي بين أيدينا اليوم هي من مؤلفات النصف الأول من القرن الهجري الثاني، وليست من مؤلفات النصف الثاني، فـ(الجامع) للإمام معمر بن راشد (٩٥-١٥٢هـ) تم جمعُه وتأليفه في النصف الأول من القرن الثاني، وكذلك (الموطأ) للإمام مالك (٩٣-١٧٩هـ) الذي قام مالك بجمع مادته وكتابتها منذ أن كان شابًا، وصنفه سنة (١٤٣هـ)، وكذا (الجامع) لعبد الملك بن جريج (٨٠-١٥٠هـ) و(السنن) للأوزاعي (٨٨-١٥٦هـ)، و(السنن) لسعيد بن أبي عروبة (٨٠-١٥٦هـ) وغيرها من الكتب التي لم تصل إلينا بعدُ، فهي في الواقع من مؤلفات النصف الأول من القرن الثاني؛ لأنَّ العلماءَ قديمًا كانوا يبدأون بكتابة الحديث وقراءته علىٰ الشيوخ في سن العشرين، ويبدأون بجمع مادة الكتاب قبل تأليفه وترتيبة بنحو عشرين سنة تقريبًا، وهؤلاء العلماء بعضهم وُلد وطلب العلم في آخر عهد الصحابة، كسعيد بن أبي عروبة وعبد الملك بن جريج[٢].

ثالثًا – أنَّ أحاديثَ الأحكام (الأحاديث الفقهية) كلَّها غيرُ صحيحةٍ!!

وهذا القولُ الذي قاله «جُوزيف شاخْت» أولُ مَنْ يردُّه هم المستشرقون أنفسُهم؛ لأن معظمَهم قد أقرَّ بصحة العبادات العملية وتفاصيلها، كالصلاة

---

(١) انظر: «لمحات في أصول الحديث»، للدكتور/ محمد أديب صالح، ص٦٥-٦٦، وتاريخ تدوين السنة وشبهات المستشرقين، للدكتور/ حاكم عبيسان المطيري، ص١١٧، و«تدوين الحديث»: مناظر أحسن الكيلاني، حاشية ص٣٠٦.

(٢) «تاريخ تدوين السنة وشبهات المستشرقين»، للدكتور/ حاكم عبيسان المطيري، ص١١٣.

والزكاة ونحوها، وهذه نُقلت إلينا بوساطة أحاديث الأحكام! بل أقرَّ بعضُهم بصحة قسمٍ كبيرٍ من السنة النبوية التي حُفظت في الصدور، وهذه مشتملةٌ بلا شكَّ علىٰ أحاديث الأحكام[(١)].

ثم إنه من المستحيل أن لّا توجد أيُّ أحاديثَ فقهيةٍ صحيحةِ النسبةِ إلىٰ النبي ﷺ، إلّا إذا افترضنا أن النبي ﷺ لم يُشرِّع أيَّ تشريع طوالَ فترة النبوة، وهي ثلاثٌ وعشرون سنةً كان يَجتمع فيها مع الصحابة كلَّ يومٍ خمسَ مراتٍ!! مع كون الصحابة استطاعوا أن يحافظوا علىٰ القرآن بكل دقةٍ ويحفظوه كلَّه عن ظهر قلبٍ بترتيبٍ واحدٍ، وهو أكثرُ من ستة آلاف آيةٍ، فكيف يعجزون بعد ذلك عن حفظ أحاديثه الفقهية، التي لا تحتاج إلىٰ ترتيبٍ معينٍ، ولا تحتاج إلىٰ حفظٍ حرفيٍّ، وهي لا تبلغ سدسَ عدد آيات القرآن!![(٢)].

يقول الأستاذُ محمد أسد: «لم يستطع ناقدٌ مّا حتىٰ أيامنا هذه أن يُبرهن بطريقةٍ منظَّمةٍ ذاتِ قواعد، علىٰ أن مجموع الأحاديث (التي)[(٣)] تُعتبر صحيحةً حسب القواعد التي وضعها أئمةُ المحدِّثين هي غيرُ صحيحة. إنَّ رفضَ الأحاديث الصحيحة، جملةً واحدةً أو أقسامًا، ليس حتىٰ اليوم - كما سبق القول- إلا قضيةُ ذوقٍ، قضيةٌ قَصُرت عن أن تجعلَ من نفسها بحثًا

---

(١) وانظر «السنة قبل التدوين» للدكتور/ محمد عجاج الخطيب، ص٣٧٧.

(٢) وانظر «تاريخ تدوين السنة وشبهات المستشرقين»، للدكتور/ حاكم عبيسان المطيري، ص١٤٧ فما بعد.

(٣) زيادةٌ من عندي يقتضيها السياق.

علميًا خالصًا من الأهواء»[١].

رابعًا - التشكيكُ في السنن القولية وأنها ليست من الدين، وأن الصحابة لم يُريدوا أن يجعلوا الأحاديثَ كلَّها دِينًا عامًّا دائمًا كالقرآن!!

هذا الزعمُ الأخيرُ هو أغربُ المزاعم السابقة وأعجبُها! والأعجبُ من ذلك أن يَصدُرَ هذا الرأيُ عن رجلٍ مسلمٍ! بل عن رجلٍ يُعدُّ من جملة العلماء! لكنْ لعله قال ذلك قديمًا، ثم رجع عنه[٢].

وعلىٰ كلٍّ فقولُه هذا لا أساسَ له من الصحة؛ وذلك لكثرة النصوص من الكتاب والسنة التي تأمر بالرجوع إلىٰ سنة النبي ﷺ والتحاكم إليها، وهي مشهورةٌ معلومةٌ، لسنا في حاجةٍ إلىٰ التطويل بذكرها، وقد انعقد الإجماعُ علىٰ ذلك في جميع الأعصار.

قال الشيخُ محمد محمد أبو زَهْو في معرِض الردّ علىٰ محمد رشيد رضا: «إنَّ الصحابةَ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمْ فهموا عن نبيهم أنه يريد أن تكون السنةُ دِينًا عامًّا دائمًا. وكيف لا يفهمون ذلك عنه ﷺ وهو يقول لهم في حجة الوداع قبل وفاته بقليلٍ: «**إنَّ الشيطانَ قد يئسَ أن يُعبدَ بأرضكم، ولكنْ رضي أن يُطاع فيما سوىٰ ذلك مما تحاقَرون من أعمالكم، واحذروا، إني تركتُ فيكم ما إنْ اعتصمتُم به فلن تضلُّوا أبدًا: كتابَ الله وسنةَ نبيه**» رواه الحاكم وصحّحه[٣]،

---

(١) «الإسلام علىٰ مفترق الطرق» ص٩٦-٩٧.

(٢) هذا رأي الشيخ/ محمد رشيد رضا! وقد سبق أن فصّلنا القول في حاله، عفا الله عنا وعنه!

(٣) أخرجه الحاكم في المستدرك ١/ ٩٣، بلفظٍ مقاربٍ لما ذكره الشيخ هنا، وقال: «قد احتجَّ البخاريُّ بأحاديث عكرمة واحتج مسلمٌ بأبي أويس، وسائرُ رواته متفقٌّ عليهم، وهذا =

وله أصلٌ في (الصحيح)[(١)]. وكيف لا يفهم الصحابةُ عن نبيهم ذلك وهو القائلُ: «مَنْ رغِب عن سُنتي فليسَ منِّي» رواه مسلم[(٢)]، إلىٰ غير ذلك من الأحاديث الكثيرة المشهورة. الحقُّ أن الصحابة فهموا أنَّ السنةَ دينٌ عامٌّ دائمٌ كالقرآن، وكان هذا أمرًا بدَهيًا عندهم لا يحتاج إلىٰ استدلالٍ، بل هو ضرورةٌ من ضرورات الدين، وبدَهيٌّ عند عامة المسلمين في جميع الأزمان حتىٰ اليوم»[(٣)].

إلىٰ أن قال: «وبعدُ، فهذه الدعوىٰ من الشيخ- عفا اللهُ عنه- لا أساسَ لها، بل هي تهدم نفسَها بنفسِها، فضلًا عن أنها تخالف نصوصَ القرآن الكريم، وتتعارض مع ما تواتر من سنة الرسول الأمين، ولا تتفق وما أجمع عليه المسلمون في كافة الأزمان من عهد النبي عَلَيۡهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ إلىٰ اليوم»[(٤)].

والخلاصةُ: أن هذه الدعاوىٰ الخطيرة -كما ترىٰ- الهدفُ منها إسقاطُ الاحتجاج بالسنة كلها، وعدمُ الثقة بشيءٍ منها، بما في ذلك الكتبُ الستةُ

=

الحديث لخطبة النبي ﷺ متفقٌ علىٰ إخراجه في الصحيح: (يا أيها الناس إني قد تركتُ فيكم ما لن تضلّوا بعده إن اعتصمتم به كتابَ الله، وأنتم مسئولون عني فما أنتم قائلون؟) وذِكرُ الاعتصام بالسنة في هذه الخطبة غريبٌ ويُحتاج إليها، وقد وجدتُ له شاهدًا من حديث أبي هريرة» ثم ذكره.

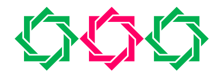
(١) يعني «صحيح مسلم»، فقد أخرجه مسلم فيه في كتاب الحج: باب حجة النبي ﷺ، ٢/ ٨٨٦ (١٢١٨).

(٢) في «الصحيح»، كتاب النكاح: باب استحباب النكاح لمن تاقت نفسه إليه ووجد مؤنة، واشتغال من عجز عن المؤن بالصوم، ٢/ ١٠٢٠ (١٤٠١).

(٣) «الحديث والمحدّثون»، ص٢٣٧.

(٤) المرجع نفسه ص٢٤٢.

الأصولُ، كما أشار إلىٰ ذلك «**كُولْدْصِهَر**» في كتابه «دراسات إسلامية»[١].



---

(١) **انظر**: «السنة قبل التدوين»، للدكتور/ محمد عجاج الخطيب، ص٢٥٠.



المبحثُ الثالثُ

الأسبابُ التي حَالتْ دونَ جمعِ السنةِ النبويةِ في عصرِ صَدْرِ الإسلام

المبحثُ الثالثُ

الأسبابُ التي حالتْ دونَ
جمعِ السنةِ النبويةِ في عصرِ صدْرِ الإسلام

هناك أسبابٌ موضوعيةٌ كثيرةٌ حالتْ دون جمع السنة النبوية كلها في ديوانٍ واحدٍ خلال ذلك العصر، وقد حاولتُ - بعد طول بحثٍ وتأمُّلٍ - استقصاءَها في هذا المبحث، وهي تؤكد بمجموعها الحقيقةَ التي توصَّلتُ إليها - بحمد الله وفضله - في هذا البحث، وهي أنه لا يُمكن أن يُؤثِّر في صحة السنة النبوية وثبوتها وحجّيتها كونها لم تُجمع كلُّها في تلك الفترة، فهي محفوظةٌ بحفظ الله تعالىٰ لكتابه، ولا يمكن أن يذهبَ منها شيءٌ؛ لكونها الأصلَ الثاني لهذه الملّة، ولأنها المبيِّنةُ لكتاب الله  - كما سيأتي إيضاحه بعدُ -، خلافًا لما دندن حوله المستشرقون وأتباعُهم في هذه المسألة.

ولا يفوتني أنْ أُشير هنا إلىٰ أنه قد تمّ الدمجُ بين الأسباب وبين الحِكَم والمصالح المترتبة علىٰ تلك الأسباب؛ وذلك لشدة الصلة والارتباط بينها، والله الموفق.

وإليك ما أدّاني اجتهادي إلىٰ تحديده من تلك الأسباب:

السببُ الأولُ

أنَّ جمعَ السنة في تلك الفترة كان أمرًا شِبهَ متعذِّرٍ؛ ذلك لأن السنةَ كانت منتشرةً متفرِّقةً لا يُمكن جمعُها كلّها بيقينٍ[١].

ولو أنها دُوّنت في تلك الفترة لدُوّنت ناقصةً نقصًا كبيرًا، ولفات الكثيرُ منها؛ ذلك لأنه قد توجد عند بعض الصحابة سننٌ ليست عند الآخرين، مع صعوبة جمع الصحابة أو تتبّعهم في الأمصار، خصوصًا أنه لا يُدرىٰ عن كل فردٍ فردٍ من الصحابة أعنده شيءٌ من السنن أم لا؟

كما أنه لا يُمكن للصحابيِّ -في الغالب- أن يستحضرَ جميع السنن التي يحفظها في وقتٍ واحدٍ، وإنما تطرأ للصحابيِّ طوارئُ فيتذكّر سنةً أو يُسألُ عنها فيَذكرُها[٢]؛ وذلك لأن معظمَ الصحابة لم يكونوا يكتبون، وإنما كانوا يحفظون.

ولأنه ربما دُوّنت روايةٌ موجودةٌ لدىٰ صحابيٍّ وهي مختصرةٌ، بينما تكون تلك الرواية موجودةً لدىٰ صحابيٍّ آخرَ مطولةً، ولدىٰ ثالثٍ فيها سببُ

---

(١) انظر: «الأنوار الكاشفة»، ص٥١.

(٢) من ذلك مثلًا ما أخرجه الإمام أحمد، قال: حدثنا محمد بن جعفر، حدثنا شعبة، وحجاج، قال: حدثني شعبة، قال: سمعت قتادة يحدث، عن أنس بن مالك قال: «صليتُ مع رسول الله ﷺ وأبي بكر وعمر وعثمان، فلم أسمعْ أحدًا منهم يقرأ: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ﴾». قال حجاج: قال شعبة: قال قتادة: سألت أنس بن مالك: بأيِّ شيءٍ كان رسول الله ﷺ يستفتح القراءة؟ فقال: «إنك لتسألني عن شيءٍ ما سألني عنه أحدٌ». مسند أحمد (٢٠ / ١٩٩) رقم (١٢٨١٠).
قال المحقِّق: إسناده صحيح علىٰ شرط الشيخين.

القصة... إلخ[(١)]، وقد يكون ذلك الصحابيُّ وقتَها غائبًا، أو ذاهلًا عن ذلك الحديث، أو لغير ذلك من الأسباب، فتفوتُ بسبب ذلك ألفاظٌ كثيرةٌ مهمّةٌ لها أثرٌ في فقه ذلك الحديث وفهمه علىٰ الوجه الصحيح. فلما دُوّن الجميعُ بعد ذلك، اجتمعت السننُ والألفاظُ كلُّها، فأُمن بذلك ضياعُ شيءٍ منها.

قال شيخُ الإسلام ابنُ تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «كان النبيُّ ﷺ يُحدِّث؛ أو يُفتي؛ أو يَقضي؛ أو يَفعل الشيءَ؛ فيَسمعه أو يَراه مَنْ يكون حاضرًا، ويُبلّغه أولئك - أو بعضُهم - لمن يُبلِّغونه، فينتهي علمُ ذلك إلىٰ مَنْ شاء اللهُ تعالىٰ من العلماء، من الصحابة والتابعين ومَنْ بعدهم. ثم في مجلسٍ آخرَ: قد يُحدِّث، أو يُفتي، أو يَقضي، أو يَفعل شيئًا، ويَشهده بعضُ مَنْ كان غائبًا عن ذلك المجلس، ويُبلِّغونه لمن أمكنهم. فيكونُ عند هؤلاء من العلم ما ليس عند هؤلاء، وعند هؤلاء ما ليس عند هؤلاء.

وإنما يَتفاضل العلماءُ من الصحابة ومَنْ بعدهم بكثرة العلم أو جودته. وأما إحاطةُ واحدٍ بجميع حديث رسول الله ﷺ، فهذا لا يمكن ادعاؤُه قَطُّ» ﷺ[(٢)].

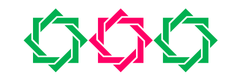
ولهذا فإنك تجد أن السنةَ لما اكتمل تدوينُها فيما بعد - علىٰ أيدي

---

(١) **تعدُّد الروايات للحديث النبوي له أسبابٌ كثيرةٌ:**
منها تعدُّد الحادثة، ومنها الرواية بالمعنىٰ، ومنها تفاوت الرواة في الحفظ، ومنها اختصار الراوي للحديث، ومنها حضور الراوي بعضَ الحديث... إلىٰ غير ذلك من الأسباب.
انظر تفصيل ذلك في كتاب: «أسباب تعدد الروايات في الحديث النبوي الشريف»، للدكتور/ شرف محمود القضاة.

(٢) رفع الملام عن الأئمة الأعلام ص ٩.

المصنِّفين - علىٰ مدىٰ قرونٍ عدّةٍ، كان الحديثُ الواحدُ الذي يذكره أولئك المصنفون، يشتمل في كثيرٍ من الأحيان علىٰ ألفاظٍ وزياداتٍ موجودةٍ لدىٰ بعضهم دون بعضهم الآخر، والأمثلةُ علىٰ هذا كثيرةٌ معلومةٌ فلا نُطيل بذِكرها(١).



(١) يكفي أن تفتح كتابًا من كتب التخريج، أو كتب العلل مثلًا، لتجدَ أن معظمَ الأحاديث فيه قد تعددت رواياتُها وألفاظُها تعدُّدًا كبيرًا في مصادر الحديث المختلفة، المتقدِّمة منها والمتأخرة.

السببُ الثاني

أنَّ تكليفَ الأمة بكتابة السنة في تلك الفترة - لاسيّما في عصر النبوة- أمرٌ في غاية الحرَج والمشقَّة؛ وذلك لأنها تشمل جميعَ أقوالِ النبيِّ ﷺ وأفعالِه وأحوالِه وتقريراتِه... إلخ، وهذه يَصعب جمعُها دفعةً واحدةً، بل تحتاج إلىٰ أجيالٍ حتىٰ تُجمَعَ؛ لأنها تحتاج إلىٰ وقتٍ طويلٍ وعملٍ كثيرٍ وحصرٍ وتتبُّعٍ.

لاسيّما أن العربَ كانت أمّةً أمّيّةً يَندر فيهم من يقرأ أو يكتب، كما أنَّ أدواتِ الكتابة في ذلك الوقت كانت شحيحةً، وكان الصحابةُ محتاجين مع ذلك إلىٰ السعي في مصالحهم والعمل في أموالهم، كما أنَّ الصحابة قد انشغلوا بعد ذلك - في عصر الخلافة الراشدة - بحروبِ الرِّدّة وبفتوح الأمصار، وهذه أخذتْ منهم جُهدًا ووقتًا ليسا بالهيِّنيْن، فكان تكليفُهم بعد كلّ هذا بكتابة السنة مع كثرتها وانتشارها أمرًا في غاية الحرج والمشقَّة، واللهُ ﷻ قد رفع الحرجَ والمشقَّةَ عن هذه الأمة كما في قوله تعالىٰ: ﴿مَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيَجۡعَلَ عَلَيۡكُم مِّنۡ حَرَجٖ﴾[1]، وقوله: ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيۡكُمۡ فِي ٱلدِّينِ مِنۡ حَرَجٖۚ مِّلَّةَ أَبِيكُمۡ إِبۡرَٰهِيمَ﴾[2]، وقوله: ﴿لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفۡسًا إِلَّا وُسۡعَهَا﴾[3]، إلىٰ غير ذلك من النصوص؛ لذا كان من رحمته بعباده أنه لم يكلفهم مِن حفظها بما يشقُّ عليهم مشقةً بالغةً.

---

(١) سورة المائدة، آية (٦).

(٢) سورة الحج، آية (٧٨).

(٣) سورة البقرة، آية (٢٨٦).

وهذا ما قرّره العلّامة المعلِّمي رَحِمَهُ ٱللَّهُ حيث قال: «إنَّ الله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ كما أراد لهذه الشريعة البقاءَ، أراد سبحانه أن لّا يكلّف عبادَه من حفظها إلا بما لا يشقُّ عليهم مشقَّةً شديدةً، ثم هو سبحانه يحوطُها ويحفظُها بقدرته.

كان النبيُّ ﷺ إذا نزل عليه الوحيُ يُعجِّل بقراءة ما يُوحَىٰ إليه قبل فراغه خشيةَ أن يَنسىٰ شيئًا منه، فأنزل اللهُ عليه: ﴿وَلَا تَعۡجَلۡ بِٱلۡقُرۡءَانِ مِن قَبۡلِ أَن يُقۡضَىٰٓ إِلَيۡكَ وَحۡيُهُۥۖ وَقُل رَّبِّ زِدۡنِي عِلۡمٗا﴾[١]، وقوله: ﴿لَا تُحَرِّكۡ بِهِۦ لِسَانَكَ لِتَعۡجَلَ بِهِۦٓ ﴿١٦﴾ إِنَّ عَلَيۡنَا جَمۡعَهُۥ وَقُرۡءَانَهُۥ ﴿١٧﴾ فَإِذَا قَرَأۡنَٰهُ فَٱتَّبِعۡ قُرۡءَانَهُۥ ﴿١٨﴾ ثُمَّ إِنَّ عَلَيۡنَا بَيَانَهُۥ﴾[٢]، وقوله: ﴿سَنُقۡرِئُكَ فَلَا تَنسَىٰٓ ﴿٦﴾ إِلَّا مَا شَآءَ ٱللَّهُۚ إِنَّهُۥ يَعۡلَمُ ٱلۡجَهۡرَ وَمَا يَخۡفَىٰ ﴿٧﴾ وَنُيَسِّرُكَ لِلۡيُسۡرَىٰ﴾[٣]، وكانت العربُ أمّةً أمّيّةً يَندر وجودُ من يقرأ أو يكتب منهم، وأدواتُ الكتابة عزيزةٌ ولاسيما ما يُكتَب فيه، وكان الصحابةُ محتاجين إلىٰ السعي في مصالحهم، فكانوا في المدينة منهم من يعمل في حائطه، ومنهم من يبايع في الأسواق، فكان التكليف بالكتابة شاقًّا، فاقتُصر منه علىٰ كتابة ما ينزل من القرآن شيئًا فشيئًا ولو مرةً واحدةً، في قطعةٍ من جريد النخل أو نحوه، تبقىٰ عند الذي كتبها. وفي صحيح البخاري[٤] وغيره من حديث زيد بن ثابت في قصة جمعه القرآنَ بأمر أبي بكر: «فتتبّعتُ القرآنَ أجمعُه من العُسُب واللِّخاف وصدور الرجال، حتىٰ وجدتُ آخرَ سورة التوبة مع أبي

---

(١) سورة طه آية (١١٤).

(٢) سورة القيامة، آية (١٦-١٩).

(٣) سورة الأعلىٰ، آية (٦-٨).

(٤) كتاب فضائل القرآن: باب جمع القرآن ٤/ ١٩٠٧ ح (٤٧٠١).

خزيمة الأنصاري، لم أ جدها مع أحدٍ غيره، ﴿لَقَدْ جَآءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ﴾[1] حتىٰ خاتمة سورة براءة».

وفي «فتح الباري»[2]: أنَّ العُسُبَ جريدُ النخل، وأنَّ اللِّخافَ الحجارةُ الرِّقاقُ، وإنه وقع في روايةٍ: القَصَب والعُسُب والكرانيف وجرائد النخل، ووقع في رواياتٍ أُخَر ذكرُ الرِّقاع وقِطَع الأديم والصحف.

وكان النبيُّ ﷺ يُلقِّن بعضَ أصحابه ما شاء اللهُ من القرآن ثم يلقِّن بعضُهم بعضًا، فكان القرآنُ محفوظًا جملةً في صدورهم، ومحفوظًا بالكتابة في قِطَعٍ مفرَّقةٍ عندهم.

والمقصودُ: أنه اقتُصر من كتابة القرآن علىٰ ذاك القدر؛ إذ كان أكثرُ منه شاقًّا عليهم، وتكفَّل اللهُ ﷻ بحفظه في صدورهم وفي تلك القِطَع، فلم يَتلفْ منها شيءٌ، حتىٰ جُمعتْ في عهد أبي بكر، ثم لم يَتلفْ منها شيءٌ، حتىٰ كُتبت عنها المصاحفُ في عهد عثمان، وقد قال تعالىٰ: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ﴾[3]، وتكفُّلُه سبحانه بحفظه لا يُعفِي المسلمين أن يفعلوا ما يُمكنهم كما فعلوا - بتوفيقه لهم - في عهد أبي بكر، ثم في عهد عثمان»[4].

إلىٰ أن قال المعلِّمي - في معرِض كلامه عن تدوين السنة -: «وكان التزامُ كتابتها في العهد النبوي شاقًّا جدًا؛ لأنها تشمل جميعَ أقوال النبي ﷺ وأفعاله

---

(١) سورة براءة، آية (١٢٨).

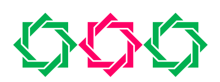
(٢) ٩/ ١٤.

(٣) سورة الحجر، آية (٩).

(٤) «الأنوار الكاشفة»، ص٣٨-٣٩.

وأحواله وما يقوله غيرُه بحضرته أو يفعله وغيرِ ذلك. والمقصودُ الشرعيُّ منها معانيها، ليست كالقرآن المقصودُ لفظُه ومعناه؛ لأنه كلامُ الله بلفظه ومعناه، ومعجزٌ بلفظه ومعناه، ومتعبَّدٌ بتلاوته بلفظه بدون أدنىٰ تغييرٍ، لا جَرَمَ خفَّف الله عنهم واكتفىٰ من تبليغ السنة غالبًا بأن يُطْلِعَ عليها بعضَ الصحابة، ويُكمل اللهُ تعالىٰ حفظَها وتبليغَها بقدرته التي لا يُعجزها شيءٌ، فالشأنُ في هذا الأمر هو العلمُ بأنَّ النبيَّ ﷺ قد بلَّغ ما أُمر به التبليغَ الذي رضيه اللهُ منه، وأن ذلك مَظِنَّةَ بلوغه إلىٰ من يحفظه من الأمة ويبلِّغه عند الحاجة ويبقىٰ موجودًا بين الأمة، وتكَفُّلُ الله تعالىٰ بحفظ دينه يجعل تلك الـمَظِنَّة مِئِنَّة، فتمَّ الحفظُ كما أراد الله تعالىٰ، وبهذا التكفُّل يُدفَعُ ما يتطرَّق إلىٰ تبليغ القرآن، كاحتمالِ تلف بعض القِطَع التي كُتبت فيها الآيات، واحتمالِ أن يُغيِّر فيها مَن كانت عنده ونحو ذلك.

ومَنْ طالع تراجمَ أئمة الحديث من التابعين فمَنْ بعدَهم وتدبَّر ما آتاهم اللهُ تعالىٰ من قوة الحفظ والفهم والرغبة الأكيدة في الجدِّ والتشمير لحفظ السنة وحِياطتها، بانَ له ما يُحيِّر عقلَه، وعلم أن ذلك ثمرة تكفُّل الله تعالىٰ بحفظ دينه، وشأنُهم في ذلك عظيمٌ جدًّا»[١].



(١) المرجع نفسه ص٣٩-٤٠.
وانظر: «هدي الساري»، ص٨.

السببُ الثالثُ

خَشْيةُ الصحابةِ رَضِيَٱللَّهُعَنۡهُمۡ أن يكونَ جَمْعُ ما أمكنهم جَمْعُه من السنة مع تعذُّر جمعِها كلِّها في عصرٍ واحدٍ -كما تقدم- سببًا لردِّ مَنْ بعدَهم ما فاتهم منها.

لذا فقد كانوا إذا همّوا بجمعها رأوا أنه لن يكون، كما قال عمر رَضِيَٱللَّهُعَنۡهُ في جمع القرآن: «هو واللهِ خيرٌ»[1] أي خيرٌ محضٌ لا يترتب عليه محذورٌ[2].

وقد أشار إلىٰ هذا المعنىٰ الصحابيُّ الجليلُ أبو بكر الصدِّيقُ رَضِيَٱللَّهُعَنۡهُ - فيما يُروىٰ عنه -.

قال الحافظُ عمادُ الدين ابنُ كثير في «مسند الصدِّيق»: قال الحاكمُ أبو عبد الله انيسابوري: حدثنا بكر بن محمد الصُّريْفيني بمرو، حدثنا موسىٰ بن حماد، حدثنا المفضَّل بن غسان، حدثنا علي بن صالح، حدثنا موسىٰ بن عبد الله بن حسن بن حسن، عن إبراهيم بن عمرو بن عبيد الله التيمي، حدثنا القاسم بن محمد قال: قالت عائشةُ: «جمع أبي الحديثَ عن رسول الله ﷺ فكانتْ خمسمائةِ حديثٍ، فبات ليلةً يتقلَّب كثيرًا، قالتْ: فغمَّني، فقلتُ: تتقلَّب لشكوىٰ أو لشيءٍ بلغك؟ فلما أصبح قال: أيْ بُنيَّة! هَلُمّي الأحاديثَ التي عندك، فجئتُه بها، فدعا بنارٍ فأحرقها، وقال: خشيتُ أن أموتَ وهي

---

(١) أخرجه البخاري في «الصحيح»، كتاب التفسير: باب قوله: ﴿لَقَدۡ جَآءَكُمۡ رَسُولٞ مِّنۡ أَنفُسِكُمۡ عَزِيزٌ عَلَيۡهِ مَا عَنِتُّمۡ حَرِيصٌ عَلَيۡكُم بِٱلۡمُؤۡمِنِينَ رَءُوفٞ رَّحِيمٞ﴾ من الرأفة، ٤/ ١٧٢٠ (٤٤٠٢).

(٢) انظر: «الأنوار الكاشفة»، ص٥١.

عندك فيكونُ فيها أحاديثُ عن رجلٍ ائْتمنتُه ووثقتُ به ولم يكنْ كما حدَّثني، فأكونُ قد تقلّدتُ ذلك».

وقد رواه القاضي أبو أمية الأحوص بن المفضل بن غسان الغلابي، عن أبيه، عن علي بن صالح، عن موسىٰ بن عبد الله بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبىٰ طالب، عن إبراهيم بن عمر بن عبيد الله التيمي، حدثني القاسم بن محمد أو ابنه عبد الرحمن بن القاسم- شكَّ موسىٰ فيهما - قال: قالت عائشةُ: فذكره. وزاد بعد قوله: «فأكونُ قد تقلّدتُ ذلك، ويكونُ قد بقي حديثٌ لم أجدْه، فيُقال: لو كان قاله رسولُ الله ﷺ ما غَبيَ علىٰ أبي بكرٍ! إني حدَّثتُكم الحديثَ ولا أدري لعلِّي لم أتتبعْه حرفًا حرفًا»[١].

---

(١) «جمع الجوامع»، ١/ ١٠٦٦/ ب، و«كنز العمال»، ١/ ١٣٢٣(٢٩٤٦٠).
لكن قال ابنُ كثير عَقِبه: هذا غريبٌ من هذا الوجه جدًا، وعليُّ بنُ صالح لا يُعرف، والأحاديثُ عن رسول الله ﷺ أكثر من هذا المقدار بألوفٍ، ولعله إنما اتفق له جمعُ تلك فقط ثم رأىٰ ما رأىٰ لما ذكرتُ.
قلتُ: قال جلالُ الدين السيوطي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: أو لعله جمع ما فاته سماعه من النبي ﷺ وحدَّثه عنه به بعضُ الصحابة، كحديث الجدَّة ونحوِه، والظاهر أن ذلك لا يزيد علىٰ هذا المقدار؛ لأنه كان أحفظَ الصحابة، وعنده من الأحاديث ما لم يكن عند أحد منهم، كحديث «ما دُفِنَ نبيٌّ إلا حيثُ يُقبَضُ» ثم خشيَ أن يكون الذي حدَّثه وَهِم، فكره تقلُّد ذلك، وذلك صريحٌ في كلامه.
وقال الذهبي: هذا لا يصح. «تذكرة الحفاظ»، ١/ ٥.
وقال المعلِّمي: الخبر ليس بصحيح. «الأنوار الكاشفة»، ص٤٣.
وقال بشّار عوّاد معروف: هذا الخبر لا يصحُّ سندًا ولا متنًا وهو خبرٌ منكرٌ. من تعليقه علىٰ «تدوين الحديث»: لمناظر أحسن الكيلاني ص ٢٣٢.

السببُ الرابعُ

خَشْيةُ الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ - باديءَ الأمر- أنْ يؤدِّي جمعُ السنة في الكتب قبلَ استحكام أمر القرآن، إلىٰ إقبال الناس علىٰ تلك الكتب، وهُجران القرآن، لذا رأوا أن يكتفوا بنشرها بطريق المشافهة، ويِكِلوها إلىٰ حفظ الله تعالىٰ(١).

قال المعلِّمي: «فالحاصلُ أنَّ ما رُوي عن عمر(٢) وأبي موسىٰ(٣) من الكراهة إنما كان كما صرَّحا به خشيةَ أن يَكُبَّ الناسُ علىٰ الكتب ويدَعوا القرآن، وأمَّا مَنْ عاش بعدَهما من الصحابة، فمنهم أبو سعيد بقي علىٰ الامتناع، ومنهم ابنُ عباسٍ امتنع ورخّص، ومنهم مَنْ رأىٰ أنه قد زال المانعُ كما قال عروة الراوي امتناعَ عمر «إنَّ كتابَ الله قد استمرَّتْ مريرتُه»(٤)...

---

(١) انظر: «الأنوار الكاشفة»، ص٥١.

(٢) الأثر أخرجه ابن عبد البر في «جامع بيان العلم وفضله»، ١/ ٢٧٤-٢٧٥ (٣٤٣) وقال محقِّقُه: «إسنادُه ضعيفٌ، والأثرُ صحيحٌ».

(٣) الأثر أخرجه ابن عبد البر في «جامع بيان العلم وفضله»، في موضعين منه، ١/ ٢٧٦و٢٨٢ (٣٤٧) و(٣٥٦) وقال محقِّقه عن الأول: «إسناده حسن». وعن الثاني: «إسناده صحيح».

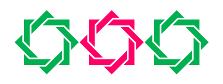
(٤) الأثر أخرجه أبو نعيم في «حلية الأولياء»، ٢ / ١٧٦ قال: حدثنا أبو حامد بن جبلة، قال: ثنا محمد بن إسحاق، قال: ثنا محمد بن عمرو الباهلي، قال: ثنا الأصمعي، عن ابن أبي الزناد، قال: قال عروة بن الزبير: «كنا نقول: لا نتخذ كتابًا مع كتاب الله، فمحوت كتبي، فو الله لوددت أن كتبي عندي، إن كتاب الله قد استمرت مريرته».

ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخ مدينة دمشق»، ٤٠/ ٢٥٨.

وقد ذكره المزي في «تهذيب الكمال»، ٢٠/ ١٩بصيغة الجزم فهو مقبولٌ عنده؛ بناءً علىٰ قاعدته التي ذكرها في المقدمة ١/ ١٥٣، وكذا الذهبي في «السير»، ٤/ ٤٣٦، وابن حجر في =

ورأَوْا أنَّ الحاجةَ إلىٰ الكتابة قد قَويتْ؛ لأنَّ الصحابةَ قد قلُّوا، وبقاءُ الأحاديث تُتَناقل بالسماع والحفظ فقط لا يؤمَنُ معه الخللُ، فرأَوْا للناس الكتابةَ، كما مرّ عن أبي هريرة وأبي أمامة وأنسٍ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمْ.

وأمَّا التابعون فغلبتْ فيهم الكتابةُ، إلَّا أنَّ مَنْ كان ذا حافظةٍ نادرةٍ: كالشعبيِّ والزهريِّ وقتادةَ، كانوا لا يَرون إبقاءَ الكتب، لكنْ يكتب ما يسمع ثم يتحفَّظه، فإذا أتقنه محاه، وأكثرُهم كانت كتبُه باقيةً عنده: كسعيد بن جبير والحسن البصري وعَبيدة السلماني ومُرَّة الهمداني وأبي قِلابة الجَرْمي وأبي المليح وبَشير بن نَهيك وأيوب السَّخْتياني ومعاوية بن قُرَّة ورجاء بن حَيْوة، وغيرِهم»[1].



=

«تهذيب التهذيب»، ٣/ ٩٣ وسكتا عليه.

قال المعلِّمي: «يعني قد استقرَّ أمره، وعُلمت مزيّته، وتقرر في أذهان الناس أنه الأصل، والسنة بيانٌ له. فزال ما كان يُخشىٰ من أن يُؤدي وجودُ كتابٍ للحديث إلىٰ أن يَكُبَّ الناسُ عليه، ويدَعوا القرآن». «الأنوار الكاشفة»، ص٤٤.

(١) «الأنوار الكاشفة»، ص٤٨.



السببُ الخامسُ

أنَّ تأخُّرَ جمع السنة وتدوينها كان له فوائد عظيمة، ومزايا كثيرة، فقد عاد ذلك بالأثر الحسن علىٰ السنة النبوية نفسِها، بل وعلىٰ العلوم الإسلامية كلِّها، وهذه الفوائد لم يدركْها أولئك الطاعنون في السنة؛ وذلك لقلة معرفتهم بالسنة وعلومها، أو لعدم فهمهم لها!

ومِن تلك الفوائد:

أ- تعدُّد المصادر التي دوّنت السنة، حيث نهد طائفةٌ كبيرةٌ من الحفَّاظ الأثبات لجمع السنة وتدوينها، فقاموا بتأليف الصِّحاح والسنن والمسانيد والمعاجم وغيرها.

وهذا التعدُّد كان له فوائدُ كثيرةٌ، منها: أمنُ التصْحيف[(١)] والقَلْب[(٢)] ونحو ذلك من القوادح التي تقدح في أسانيد الأحاديث أو في متونها، فقد يرِد في بعض مصادر السنة تصْحيفٌ أو تحْريفٌ أو قَلْبٌ في السند أو في المتن، فلا نتمكَّن من معرفة ذلك كله إلّا بوُروده في المصادر الأخرىٰ علىٰ الصواب،

---

(١) **التصحيف:** هو تغير النقْط في الكلمة. وقيل: تغير نقْط الكلمة أو حركاتها أو سكناتها.
وينقسم إلىٰ قسمين: تصحيفٌ في الإسناد، وتصحيفٌ في المتن. **انظر:** «معجم مصطلحات توثيق الحديث»، للدكتور/ علي زوين، ص٨٠، و«معجم علوم الحديث النبوي»، للدكتور/ عبد الرحمن الخميسي، ص٢١٩.

(٢) **القَلْب:** هو إبدالُ لفظٍ بآخرَ في سند الحديث أو متنه بتقديمٍ أو تأخيرٍ ونحوه.
وينقسم إلىٰ قسمين: مقلوب السند، ومقلوب المتن. «معجم علوم الحديث النبوي»، للدكتور/ عبد الرحمن الخميسي، ص٢٢٨، **وانظر:** «معجم مصطلحات الحديث»، لسليمان الحرش وحسين الجمل، ص١٤٧.

فتعدُّدُ المصادر التي جمعتِ السنةَ يجعلنا نأمن من حدوث شيءٍ من الإشكالات بسبب ذلك.

فمن أمثلة التصحيف في الإسناد: ما أخرجه ابن حبان في (صحيحه)[(١)] قال: أخبرنا محمد بن إسحاق الثقفي، حدثنا الحسن بن علي الخلال، حدثنا يزيد بن هارون، أنبأنا إسرائيل، عن عاصم بن كليب، عن أبيه، عن وائل بن حجر، قال: «رأيتُ النبيَّ ﷺ إذا سجدَ وضعَ رُكبتيْه قبلَ يديْه، وإذا نهضَ رفعَ يديْه قبلَ رُكبتيْه».

فقد جاء في مخطوطات الكتاب: إسرائيل، بينما الصواب: شريك، كما ورد في المصادر الأخرىٰ التي أخرجت الحديث، وقد أشار إلىٰ ذلك محققا الكتاب.

كما نبه علىٰ ذلك أيضًا الشيخ الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ بقوله: «وقع في «الموارد» «إسرائيل» بدل «شريك»، و هو خطأٌ من الناسخ وليس من الطابع، فقد رجعتُ إلىٰ الأصل المخطوط في المكتبة المحمودية في المدينة المنورة، فرأيته في (ق ٣٥ / ١): «إسرائيل» كما في المطبوعة عنه، فتنبَّه»[(٢)].

ومن أمثلة التصحيف في المتن: ما أخرجه الحاكم[(٣)] قال: أخبرني أبو بكر بن إسحاق الإمام، قال: أخبرنا صالح بن مقاتل بن صالح، قال: حدثني أبي،

---

(١) «موارد الظمآن إلىٰ زوائد ابن حبان»، للهيثمي، ٢/ ٢٠٤-٢٠٥(٤٨٧).

(٢) «سلسلة الأحاديث الضعيفة»، ٢ / ٤٢٦.

وانظر: «نهي الصُحبة عن النزول بالركبة»، لأبي إسحاق الحويني، ص٣٣-٣٤.

(٣) في «معرفة علوم الحديث»، ص١٤٨.

قال: ثنا محمد بن الزبرقان، عن نضر بن طريف، عن عمرو بن دينار، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس: أنَّ مُحرِمًا وَقَصَتْ به راحلتُه، فطرحتْه عنها، فمات: فأمرهم رسولُ الله ﷺ أن يغسلوه بالماء والسِّدْر، وأن يُكفِّنوه في ثوبيْه، ولا تُخمِّروا وجهَه، فإنه يُبعثُ يومَ القيامة يُلبِّي.

فقوله: «ولا تُخمِّروا وجهَه» تصحيفٌ في المتن، والصواب: «ولا تُغَطُّوا رأسَه» كما جاء في الصحيحين[(١)] وغيرِهما، ولذا قال الحاكمُ عَقبَه: ذِكْر الوجه تصحيفٌ من الرواة؛ لإجماع الثقات الأثبات من أصحاب عمرو بن دينار علىٰ روايته عنه: «ولا تُغَطُّوا رأسَه» وهو المحفوظ[(٢)].

ومن أمثلة القَلْب في الإسناد: ما رواه ابن حبان في «صحيحه»[(٣)] قال: أخبرنا أبو يعلىٰ، حدثنا إبراهيم بن الحجاج السامي، حدثنا عبد الوارث، حدثنا محمد بن جحادة، حدثنا عبدالجبار بن وائل بن حجر، قال: كنتُ غلامًا لا أعقل صلاة أبي، فحدثني وائل بن علقمة، عن وائل بن حجر، قال: «صلّيتُ خلفَ النبي ﷺ، فكان إذا دخل الصلاةَ، رفع يديه وكبَّر، ثم التحف فأدخل يده في ثوبه فأخذ شمالَه بيمينه، وإذا أراد أن يركع، أخرج يديه ورفعهما وكبَّر ثم ركع، فإذا رفع رأسه من الركوع، رفع يديه ثم كبَّر فسجد، ثم وضع وجهه بين كفيه».

---

(١) «صحيح البخاري»، كتاب الجنائز: باب الكفن في ثوبين ١/ ٤٢٥-٤٢٦(١٢٠٦)، و«صحيح مسلم»، كتاب الحج: باب ما يفعل بالمحرم إذا مات٢/ ٨٦٥(١٢٠٦)

(٢) وانظر: «التلخيص الحبير»، ٢/ ٢٩٠-٢٩١.

(٣) «موارد الظمآن إلىٰ زوائد ابن حبان»، ٢/ ٢٠٧(٤٨٩).

فقد جاء في مخطوطات الكتاب هكذا: وائل بن علقمة، وجاء على الصواب: علقمة بن وائل، في المصادر الأخرى، ومنها «مسند» أحمد[(١)] و«صحيح» مسلم[(٢)] كما نبَّه على ذلك محقِّقا الكتاب.

ومن أمثلة القلب في المتن: ما أخرجه مسلم في «الصحيح»[(٣)] قال: حدثني زهير بن حرب، ومحمد بن المثنى، جميعًا عن يحيى القطان، - قال زهير: حدثنا يحيى بن سعيد - عن عبيد الله، أخبرني خبيب بن عبد الرحمن، عن حفص بن عاصم، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ قال: «**سبعةٌ يُظلُّهم اللهُ في ظِلِّه يومَ لا ظِلَّ إلّا ظِلُّه: الإمامُ العادلُ. وشابٌّ نشأ بعبادةِ اللهِ. ورجلٌ قلبُه معلَّقٌ في المساجد. ورجلانِ تحابَّا في الله، اجتمعا عليه وتفرَّقا عليه. ورجلٌ دعتْه امرأةٌ ذاتُ منصبٍ وجمالٍ، فقال: إني أخافُ اللهَ. ورجلٌ تصدَّق بصدقةٍ فأخفاها حتى لا تعلمَ يمينُه ما تُنفقُ شمالُه. ورجلٌ ذكرَ اللهَ خاليًا ففاضتْ عيناه**».

فقد وقع فيه قلبٌ في قوله: «**ورجلٌ تصدَّق بصدقةٍ فأخفاها حتى لا تعلمَ يمينُه ما تنفقُ شمالُه**»! والصوابُ كما جاء في مصادر التخريج الأخرى: «**ورجلٌ تصدَّق بصدقةٍ فأخفاها حتى لا تعلمَ شمالُه ما تُنفقُ يمينُه**».

قال النوويُّ: هكذا وقع في جميع نسخ مسلم في بلادنا وغيرها، وكذا نقله

---

(١) ٣١/ ١٥٧ (١٨٨٦٦).

(٢) في كتاب الصلاة: باب وضع يده اليمنى على اليسرى بعد تكبيرة الإحرام... ١/ ٣٠١ (٤٠١).

(٣) في كتاب الزكاة: باب فضل إخفاء الصدقة، ٢/ ٧١٥ (١٠٣١).

القاضي عن جميع روايات نسخ مسلم: «**لا تعلمَ يمينُه ما تنفقُ شمالُه**» والصحيح المعروف: «**حتىٰ لا تعلمَ شمالُه ما تنفقُ يمينُه**» هكذا رواه مالكٌ في «الموطأ»(١) والبخاريُّ في «صحيحه»(٢) وغيرُهما من الأئمة، وهو وجهُ الكلام؛ لأن المعروفَ في النفقة فعلُها باليمين(٣).

فهذه الأمثلة تبين لنا مزايا تعدد تلك المصادر والفوائد العظيمة الناتجة من وراء ذلك.

ب- تكثيرُ أُجور الأمة؛ وذلك لما يترتب علىٰ السعي في جمع السنة وتدوينها من بذل الجهد والطاقة، وما يستتبع ذلك من الرحلة في طلب الحديث، ومفارقة الأهل والوطن، وهذه في حدّ ذاتها عبادةٌ من أجلّ العبادات، وقُرْبةٌ من أعظم القُرَب.

قال أبو حاتم ابنُ حبان عن المحدّثين: «فرسانُ هذا العلم، الذين حفظوا علىٰ المسلمين الدين، وهَدَوْهُم إلىٰ الصراط المستقيم، الذين آثروا قطعَ المفاوز والقفار، علىٰ التنعُّم في الديار والأوطان، في طلب السنن في الأمصار، وجمعها بالوَجَل والأسفار، والدوَران في جميع الأقطار، حتىٰ إن أحدَهم ليرحل في الحديث الواحد الفراسخَ البعيدةَ، وفي الكلمة الواحدة الأيامَ الكثيرةَ؛ لئلا يُدخِلَ مُضِلٌّ في السنن شيئًا يُضِلُّ به، وإنْ فعلَ فهم الذابُّون

---

(١) في كتاب الشعر: باب ما جاء في المتحابين في الله٢/ ٩٥٢.

(٢) في كتاب الجماعة والإمامة: باب من جلس في المسجد ينتظر الصلاة، وفضل المساجد ١/ ٢٣٤ (٦٢٩).

(٣) «المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج» ٧/ ١٢٣.

عن رسول الله ﷺ ذلك الكذبَ، والقائمون بنصرة الدين»[١].

وقال المعلِّمي: «هو عبادةٌ من أعظم العبادات وأشرفها، وبذلك يتبين أن ذلك من المصالح المترتبة علىٰ ترك كتابة الأحاديث كلِّها في العهد النبوي، إذ لو كُتبت لانسدَّ بابُ تلك العبادة وقد قال الله تعالىٰ: ﴿وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾[٢]»[٣].

جـ - تعدُّد طرق الحديث الواحد، التي ربما جاوزتِ المائةَ!

وهذا فيه فوائدُ عظيمةٌ، منها:

١ - فقه الحديث وفهمه علىٰ أحسن وجه.

قال أحمد بن حنبل: «الحديثُ إذا لم تُجمع طرقُه لم تفهمْه، والحديث يُفسِّر بعضُه بعضًا»[٤].

وقال يحيىٰ بن معين: «لو لم نكتب الحديثَ من ثلاثين وجهًا ما عقلناه»[٥].

وقال أبو الوليد هشام بن عبد الملك الطيالسي: «سألتُ شعبةَ عن حديثٍ فقال: والله لا حدثُتك به! لم أسمعْه إلا مرةً»[٦].

---

(١) «المجروحين»، ١/ ٢٧.

(٢) سورة الذاريات، آية (٥٦).

(٣) «الأنوار الكاشفة»، ص٤٠.

(٤) «الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع»، للخطيب البغدادي، ٢/ ٢١٢.

(٥) المصدر نفسه، و«المجروحين»، ١/ ٣٣.

(٦) «حلية الأولياء»، لأبي نعيم الأصبهاني ٧/ ١٤٨.

٢- أنّ ذلك يمنحنا الثقة الكاملة بأن الأمة قد حفظت هذا الحديث حفظًا متقنًا يجعلنا نطمئن إلىٰ صحة ألفاظه، ومعرفة خطأ من أخطأ من الرواة فيه.

قال الدكتور محمد مصطفىٰ الأعظمي: «إنَّ وجودَ عددٍ كبيرٍ من الرواة من مختلف المناطق، وجهودَ العلماء المستمرة في كافة الأدوار المتعاقبة؛ للكشف عن الأخطاء التي قد تَنجُم في رواية الأحاديث، قلّلت بل كادت تقضي علىٰ إمكانية وضع الأسانيد.

كذلك فإننا نجد بعضَ المخطوطات التي حقَّقناها وهي من مصادر الإمام مالك في «موطئه»، إضافةً إلىٰ ذلك يوجد الآن مطبوعًا بعضُ مصادر البخاري كـ «مسند» الحميدي و«مصنف» عبد الرزاق، بل مصادرُ بعض شيوخ البخاري كـ «جامع» ابن وهب و«موطأ» ابن وهب، بل أكثرُ من هذا نجد بعضَ كتابات الثوري وابن جريج والأعمش ويزيد بن أبي حبيب والزهري وما شاكل ذلك. وعندما نقارن الأحاديثَ في هذه المصادر المتعدِّدة ذاتِ الأدوار المختلفة والبلدان المتباينة، تتكشّف لنا أدلةٌ كافيةٌ لقبول هذه الأحاديث والوثوق بها، خاصةً إذا وضعنا في أذهاننا نشاطَ المحدِّثين الأوائل... وإذا لاحظنا أن الطلبة بأنفسهم كانوا يناقشون أساتذتَهم في الدروس، وكانوا يستعملون في المناقشة كتبَ شيوخهم ورواياتهم، تبين لنا أن عمليةَ النقد والفحص كانت مستمرةً في كافة الأوساط العلمية وفي جميع الأدوار»[1].

(١) «دراسات في الحديث النبوي وتاريخ تدوينه»، ٢/ ٤٣٩ بتصرّف.

ولذا كان المحدِّثون يحرصون أشدَّ الحرص علىٰ جمع طرق الأحاديث وتتبّعها، وتلقّيها من أفواه رواتها مباشرةً، حتىٰ كان الرجلُ منهم يرحل في طلب الحديث الواحد شهرًا وربما أكثر![1]، لعلمهم أنّ الخطأ في النقل أمرٌ واردٌ، وأنّ التثبتَ فيه أمرٌ لازمٌ.

قال عليُ بنُ المديني: «البابُ إذا لم تُجمع طرقُه لم يتبينْ خطؤُه»[2].

وقال عبدُ الله بنُ جعفر بن خاقان: «سألتُ إبراهيمَ بنَ سعيد الجوهري عن حديثٍ لأبي بكر الصديق، فقال لجاريته: أَخْرجي لي الجزءَ الثالثَ والعشرينَ من مسند أبي بكرٍ، فقلتُ له: أبو بكرٍ لا يصحّ له خمسون حديثًا، من أين ثلاثةٌ وعشرون جزءًا؟! فقال: كلُّ حديثٍ لا يكون عندي من مئة وجه، فأنا فيه يتيمٌ!»[3].

وقال يحيىٰ بنُ معين: «اكتبْ الحديثَ خمسين مرةً؛ فإن له آفاتٍ كثيرةً»[4].

وقال ابنُ حبّان: «سمعت محمد بن إبراهيم بن أبي شيخ الملَطي يقول: جاء يحيىٰ بن معين إلىٰ عفان ليسمع منه كتبَ حماد بن سلمة، فقال له: ما

---

(١) ذكر الخطيب البغدادي في كتابه: «الرحلة في طلب الحديث» نماذجَ من ذلك. مع الأخذ في الاعتبار أنَّ كتابَه هذا مخصَّصٌ لمن رحل في طلب الحديث الواحد! وليس لمطلَق الرحلة، فتنبَّهْ.

(٢) «الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع»، للخطيب البغدادي، ٢/ ٢١٢.

(٣) «تاريخ بغداد»، ٦/ ٩٤.

وانظر: «سير أعلام النبلاء»، ١٢/ ١٥٠.

(٤) المصدر نفسه.

سمعتَها من أحدٍ؟ قال: نعم، حدثني سبعةَ عشرَ نفسًا عن حماد بن سلمة، فقال: والله لا حدّثتُك! فقال: إنما هو وهمٌ، وانحدرْ إلىٰ البصرة واسمعْ من التبوذكي، فقال: شأنُك. فانحدرَ إلىٰ البصرة، وجاء إلىٰ موسىٰ بن إسماعيل، فقال له موسىٰ: لم تَسْمعْ هذه الكتب عن أحدٍ؟ قال: سمعتُها علىٰ الوجه من سبعةَ عشرَ نفسًا وأنت الثامنَ عشر. فقال: وماذا تصنع بهذا؟ فقال: إنَّ حماد بن سلمة كان يُخطيء، فأردتُ أنْ أميزَ خطأَه من خطأ غيره، فإذا رأيتُ أصحابَه قد اجتمعوا علىٰ شيءٍ علمتُ أن الخطأَ من حمادٍ نفسِه، وإذا اجتمعوا علىٰ شيءٍ عنه، وقال واحدٌ منهم بخلافهم علمتُ أن الخطأَ منه لا من حمادٍ، فأميز بين ما أخطأَ هو بنفسه وبين ما أُخطئَ عليه»[(١)].

د- نُشُوءُ علومٍ وفنونٍ كثيرةٍ تحتاجها الأمةُ، كعلم الرجال، وعلم الجرح والتعديل، وعلم طبقات الرواة، وفنِّ التخريج ودراسة الأسانيد، وغيرِها من العلوم والفنون النافعة التي ما كانت لتكون لولا تأخُّر تدوين السنة.

قال المعلِّمي: «وثَمّ مصالحُ أخرىٰ:

منها: تنشئةُ علومٍ تحتاج إليها الأمةُ، فهذه الثروة العظيمة التي بيد المسلمين من تراجم قدمائهم، إنما جاءت من احتياج المحدثين إلىٰ معرفة أحوال الرواة، فاضطروا إلىٰ تتبُّع ذلك، وجمع التواريخ والمعاجم، ثم تبعهم غيرُهم.

ومنها: الإسناد الذي يُعرف به حالُ الخبر، كان بدؤُه في الحديث، ثم

---

(١) «المجروحين»، ١/ ٣٢.

سرىٰ إلىٰ التفسير والتاريخ والأدب»[(١)].

هـ- ظهورُ أنواعٍ كثيرةٍ من علوم الحديث؛كالشاذّ، والمنكر، والمختلف، والمدرَج، والمعلَّل، وزيادة الثقة... إلخ، حيث إنَّ المحدثين قد وضعوا هذه الأنواعَ ومايَزوا بينها؛ من أجل التفريق بين الأحاديث المقبولة والأحاديث المردودة؛ وذلك لأنه قد طرأ علىٰ الروايات ما طرأ بسبب تأخُّر التدوين.

و- معرفةُ مراتب الرواة من حيث الضبط والإتقان؛ لأن السنةَ لما تأخر تدوينُها، وَلَجَ إلىٰ حِمَىٰ الرواية: الراوي الثقةُ والراوي الضعيفُ والراوي الكذّابُ، فكان لِزامًا علىٰ المحدثين حينئذٍ أن يميِّزوا بين هؤلاء؛ حمايةً للسنة من الرواة الضعفاء والكذّابين، فنشأ جَرّاءَ ذلك ما عُرف بمراتب الجرح والتعديل.

قال ابنُ رجب: «الرواةُ ينقسمون أربعة أقسام:

أحدها: مَن يُتَّهم بالكذب.

والثاني: مَن لّا يُتَّهم، لكنْ الغالبُ علىٰ حديثه الوهمُ والغلطُ، وهذان القسمان يُترك تخريجُ حديثهم إلا لمجرَّد معرفته.

والثالث: مَن هو صادقٌ ويَكثر في حديثه الوهم ولا يغلِب عليه. وهذا قد اختُلف في الرواية عنه وتركه.

والرابع: الحفّاظُ الذين يَندرُ أو يَقلُّ الغلطُ والخطأُ في حديثهم، وهذا القسمُ المحتجُّ به بالاتفاق»[(٢)].

---

(١) «الأنوار الكاشفة»، ص٤٠.

(٢) «شرح علل الترمذي»، ١/ ١٥٨-١٥٩ بتصرف.

وقال المعلِّمي: «قد وقعتِ الروايةُ ممّن يجب قبولُ خبره، وممّن يجب ردُّه، وممّن يجب التوقفُ فيه، وهيهاتَ أن يُعرف ما هو من الحق الذي بلّغه خاتمُ الأنبياء عن ربه ﷻ، وما هو من الباطل الذي يُبرَّأ عنه اللهُ ورسولُه، إلّا بمعرفة أحوال الرواة.

وهكذا **الوقائعُ التاريخيةُ**، بل حاجتُها إلىٰ معرفة أحوال رواتها أشدُّ؛ لغلبة التساهل في نقْلها. علىٰ أنَّ معرفةَ أحوال الرجال هي نفسُها من أهم فروع التاريخ. وإذْ كان لا بدَّ من معرفة أحوال الرواة، فلا بدَّ من بيانها، بأن يُخبِرَ كلُّ من عرف حال راوٍ بحاله؛ ليعلمه الناس. و قد قامت الأمةُ بهذا الفرض كما ينبغي»[1].

ز- تنمية ملكة الحفظ عند الأمة؛ لأن تأخّر التدوين جعل الأمةَ تهتم بحفظ السنة وتدأب في ذلك، حتىٰ صار فيها حفّاظٌ كبارٌ جهابذةٌ، يحفظ الواحدُ منهم مئاتِ الآلاف من الأحاديث والآثار بأسانيدها، ويعرف أحوالَ آلاف الرواة.

قال عبد الله بن أحمد بن حنبل: «سمعتُ أبا زرعة الرازي يقول: كان أحمد بن حنبل يحفظ ألفَ ألفَ حديثٍ، فقيل له: وما يدريك؟ قال: ذاكرتُه، فأخذتُ عليه الأبواب»[2].

وقال أبو عبد الله الحاكم: «سمعتُ أبا جعفر محمد بن أحمد الرازي

---

(١) «علم الرجال وأهميته»، ص١٧.

(٢) «تاريخ بغداد»، ٤/ ٤١٩.

يقول: سمعت محمد بن مسلم بن وارة قال: كنت عند إسحاق بنيسابور، فقال رجلٌ من العراق: سمعتُ أحمد بن حنبل يقول: صحَّ من الحديث سبعُ مئة ألف حديثٍ وكسرٍ، وهذا الفتىٰ - يعني أبا زرعة - قد حفظ ستَّ مئة ألف حديثٍ»[(١)].

وقال أبو عبد الله بن منده الحافظ: «سمعتُ أبا العباس محمد بن جعفر بن حمكويه بالريِّ يقول: سُئل أبو زرعةَ عن رجلٍ حلف بالطلاق: أن أبا زرعة يحفظ مئتيْ ألف حديثٍ هل حنث؟ فقال: لا!».

ثم قال أبو زرعة: «أحفظ مائتيْ ألف حديثٍ كما يحفظ الإنسانُ (قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ) وفي المذاكرة ثلاثَ مئة ألف حديثٍ!»[(٢)].

وقال الصِّبغيُّ: «كنَّا نقول: إن أبا عمرو الخفَّاف يفي بمذاكرة مائة ألف حديثٍ!»[(٣)].

وقال أبو العباس السراج: «ما رأيتُ أحفظَ من أبي عمرو الخفَّاف، وكان يَسرد الحديث سردًا حتىٰ المقاطيع والمراسيل!»[(٤)].

وقال محمد بن يحيىٰ بن خالد المديني: «سمعتُ إسحاق بن إبراهيم (ابن راهويه) يقول: أحفظ سبعين ألف حديثٍ وأُذاكر بمائة ألف حديثٍ»[(٥)].

---

(١) «سير أعلام النبلاء»، ١٣/ ٦٩.
(٢) المصدر نفسه١٣/ ٦٨.
(٣) «تذكرة الحفاظ»، ٢/ ٦٥٥-٦٥٦.
(٤) المصدر نفسه.
(٥) «تاريخ بغداد»، ٦/ ٣٥٢.

وقال أيضًا: «أعرف مكانَ مائة ألف حديثٍ كأني أنظر إليها! وأحفظ سبعين ألف حديثٍ عن ظهر قلبي! وأحفظ أربعةَ آلاف حديثٍ مزوَّرة! فقيل له: ما معنىٰ حفظُ المزوَّرة؟! قال: إذا مرّ بي منها حديثٌ في الأحاديث الصحيحة فَلَيْتُه منها فَلْيًا»[1].

وقال أبو داود الخفّاف: «أملىٰ علينا إسحاق بن راهويه أحدَ عشرَ ألفِ حديثٍ من حفظه، ثم قرأها علينا فما زاد حرفًا ولا نقص حرفًا!»[2].

هذا طرفٌ من نبأ أولئك الحفَّاظ، فكيف لو كانت السنّة قد دُوّنت كلُّها في وقتٍ مبكِّرٍ؟ لاشكَّ أن الناس سوف تركن إلىٰ ما في تلك النسخة، ولن تهتمَّ بعد ذلك بالحفظ الذي حثَّها النبيُّ ﷺ عليه، كما هو حالُنا اليوم!



(١) المصدر نفسه.

(٢) «الكامل»، لابن عدي ١/ ١٣٦.

السبب السادس

وُجودُ الأحاديث التي تنهىٰ عن كتابة السنة، مثلُ حديث أبي سعيد الخدري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أن رسول الله ﷺ قال: «لا تَكْتبُوا عَنِّي، ومَنْ كَتَبَ عَنِّي غَيْرَ القُرْآنِ فَلْيَمْحُهْ...» الحديث[(١)].

وحديثُه الآخَرُ: «أَنَّهُم اسْتَأْذَنُوا النبيَّ ﷺ في أنْ يَكْتُبُوا عنه فَلَمْ يَأْذَنْ لَهُم»[(٢)].

فعلىٰ الرُّغم من كونِ هذه الأحاديثِ معارَضَة بما هو أصحُّ منها وأصرحُ[(٣)]،

---

(١) أخرجه مسلم في «الصحيح» كتاب الزهد والرقائق، باب التثبت في الحديث، وحكم كتابة العلم، ٤/ ٢٢٩٨-٢٢٩٩ (٣٠٠٤).

(٢) أخرجه الدارمي في «سننه»، ١/ ١٢٦ (٤٥٧).

وهذا الحديث مال الدكتور/ محمد مصطفىٰ الأعظمي إلىٰ تضعيفه في كتابه «دراسات في الحديث النبوي وتاريخ تدوينه»، ١/ ٧٧.

وذهب الشيخ/ أحمد الصويّان في كتابه «صحائف الصحابة»، ص٢٩-٣٠ إلىٰ تصحيحه، ثم قال: «ولا يصحُّ في هذا الباب إلا حديثا أبي سعيد الخدري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ... وأما بقية الأحاديث ففي أسانيدها مقالٌ».

(٣) منها: ما جاء في حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الطويل، وفيه: «فقام أبو شاه - رجلٌ من أهل اليمن - فقال: اكتبوا لي يا رسول الله. فقال رسول الله ﷺ: «اكْتُبُوا لِأَبِي شَاه»». أخرجه البخاري في الصحيح، كتاب اللقطة، باب: كيف تعرف لقطة أهل مكة ٢/ ٨٥٧-٨٥٨ (٢٣٠٢).

ومنها: حديث عبد الله بن عمرو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: «كنتُ أكتبُ كلَّ شيءٍ أسمعه من رسول الله ﷺ أريدُ حفظَه، فنهتْني قريشٌ، وقالوا: أتكتبُ كلَّ شيءٍ تسمعُه، ورسولُ الله ﷺ بشرٌ يتكلَّم في الغضب والرِّضا؟! فأمسكتُ عن الكتاب، فذكرتُ ذلك لرسول الله ﷺ، فأومأ
=

وكونِ هذه الأحاديث قد أجاب عنها العلماءُ[(١)]،

=

بأُصبعه إلىٰ فِيه فقال: «اكْتُبْ فَوَ الذِي نفْسي بِيَدِهِ مَا يَخرُجُ منهُ إلَّا حَقٌّ»». أخرجه أبو داود في «سننه»، كتاب العلم، باب: في كتاب العلم ٤/ ٦٠-٦١ (٣٦٤٦)، وقد صحَّحه الألباني في «سلسلة الأحاديث الصحيحة»، ٤/ ٤٥ ح (١٥٣٢).

ومنها: كتبُه ﷺ إلىٰ ملوك وعظماء الأمم، وكتبُه إلىٰ عُماله وأمرائه علىٰ الأقاليم، وكتبُه إلىٰ القبائل، وكتبُه إلىٰ بعض الأفراد. انظر: «إعلام السائلين عن كتب سيد المرسلين ﷺ»، لابن طولون الدمشقي، حيث ذكر فيه نحو خمسين كتابًا، و«مجموعة الوثائق السياسية للعهد النبوي والخلافة الراشدة» للشيخ محمد حميد الله.

(١) تعدَّدتْ مسالكُ العلماء في دَرْء التعارض بين الأحاديث التي نَهَتْ عن كتابة السنة والأحاديث التي أباحتْها.

وقد قُمتُ بتتبُّعها وحَصْرها، فوجدتُ أنها لا تخرج عن ثلاثة مسالك: مسلك الجمع، ومسلك النسخ، ومسلك الترجيح. ولولا خشيةُ الإطالة لذكرت كلَّ قولٍ ومَنْ قال به من المتقدِّمين والمتأخِّرين، ومصدرَ كلِّ قولٍ منها، لكنني سأكتفي هنا بذكر ملخَّصٍ وافٍ لهذه المسألة إن شاء الله تعالىٰ، فأقول وبالله التوفيق:

ذهب العلماءُ في دَرْء التعارض بين هذه الأحاديث إلىٰ:

أ- مسلك الجمع: وقد اختلفوا في كيفية الجمع بينها علىٰ أقوالٍ عدَّةٍ:

١- أنَّ النهيَ خاصٌّ بكتابة القرآن مع السنة في صحيفةٍ واحدةٍ؛ خشيةَ التباسِهِ علىٰ القارئ، واختلاطِ الوحي الذي يُتلىٰ بالوحي الذي لا يُتلىٰ.

٢- أنَّ النهيَ كان عن التدوينِ العامِّ كالقرآن، والإذنُ لمن كتبها لنفسه، ولذا لم يأمر النبيُّ ﷺ أحدًا بكتابة الحديث كما أمر بكتابة القرآن.

٣- خشيةَ أن يشتغلَ الناسُ بالسنة عن القرآن؛ فيُضاهَىٰ بكتاب الله غيرُه، والإذنُ لمن لم يَشغلْه ذلك عن القرآن، كعبد الله بن عمرو رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا، الذي كان يَختم القرآنَ كلَّ يومٍ.

٤- أنَّ النهيَ إنما كان لمن وَثِق بحفظه؛ مخافةَ الاتّكال علىٰ الكِتاب، والإذنُ لمن لم يَثِق بحفظه.

٥- أنَّ النهيَ لمن كان أمّيًا لا يكتب، أو أنه يكتب لكنه غيرُ متقنٍ، والإذنُ لمن كان مُتقنًا، كعبد الله بن عمرو رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا؛ لأنه كان قارئًا للكتب السابقة، وكان يكتب العربيةَ والسُّريانيةَ.

=

=

٦- أنَّ النهيَ خاصٌّ بحياة النبي ﷺ؛ لأنَّ النسخَ يَطرأُ في كل وقتٍ فيَختلطُ الناسخُ بالمنسوخ، والإذنُ كان بعد وفاته.

٧- أنَّ النهيَ لئلّا يُحرِجَ النبيُّ ﷺ أمتَه؛ لأنّ أكثرَهم كان أمّيًا، ولأنَّ معظمَهم لا يجد الوقتَ الكافيَ لتدوين السنة، والإذنُ لمن قَدِر علىٰ ذلك.

٨- أنَّ النهيَ خاصٌّ بكُتّاب الوحي الذين كانوا يكتبون القرآنَ؛ وذلك خشيةَ أن يختلطَ عليهم القرآنُ بغيره.

ب- مسلك النسخ: وهو أنَّ أحاديثَ النهي منسوخةٌ بأحاديث الإباحة.

حكاه شيخُ الإسلام ابنُ تيمية عن جمهور العلماء. وهو قولُ كثيرٍ من العلماء قديمًا وحديثًا، وهو الذي انعقد عليه الإجماعُ بعد ذلك؛ أنه تُستحبُّ كتابةُ الحديث، بل قد تجبُ؛ حفظًا للسنة من أنْ تضيعَ.

ج- مسلك الترجيح: وهؤلاء رجَّحوا أحاديثَ الإذن علىٰ أحاديث النهي؛ بدعوىٰ أنَّ أحاديثَ النهي ضعيفةٌ.

أمَّا حديثُ أبي سعيد الخدري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الذي رواه مسلمٌ فقالوا عنه: إنه موقوفٌ عليه، كما قال البخاريُّ وأبو داود.

وردّ ذلك الصنعانيُّ وأحمدُ شاكر.

انظر بسطَ المسألة في: «تقييد العلم» للخطيب البغدادي، و«جامع بيان العلم وفضله» لابن عبد البر، ١/ ٢٦٨ فما بعد، و«السنة قبل التدوين» للدكتور/ محمد عجاج الخطيب، ص٣٠٣ فما بعد، و«دراسات في الحديث النبوي وتاريخ تدوينه»، للدكتور/ محمد مصطفىٰ الأعظمي، ١/ ٧١ فما بعد، و«منهج النقد في علوم الحديث» للدكتور نور الدين عتر، ص٣٩ فما بعد، و«دلائل التوثيق المبكِّر للسنة والحديث»، للدكتور/ امتياز أحمد ص٢١١ فما بعد، و«موقف المدرسة العقلية من السنة النبوية»، للأمين الصادق الأمين، ٢/ ١٠٩-١١٧، و«كتابة الحديث في عهد النبي ﷺ بين النهي والإذن»، للدكتور/ ناصر العبودي، و«كتابة الحديث بين النهي والإذن»، للدكتور/ أحمد بن محمد حميد، كلاهما من بحوث: ندوة عناية المملكة العربية السعودية بالسنة والسيرة النبوية التي عقدت في المدينة المنورة في الفترة من ١٥-١٧/ ٣/ ١٤٢٥هـ.

وكونِ الإجماع العملي قد انعقد - فيما بعدُ - علىٰ خلافها[(١)]، إلا أنَّ الخلافَ في كتابة الحديث قد بقيَ بسببها زمنًا طويلًا؛ حتىٰ بعدَ انقضاء عصر الخلافة الراشدة؛ بل بقيَ إلىٰ آخر عصر التابعين[(٢)].

قال ابنُ حجر: «اعلمْ علّمني اللهُ وإياك! أن آثارَ النبي ﷺ لم تكن في عصر أصحابه وكبار تبعهم مدونةً في الجوامع، ولا مرتبةً؛ لأمرين:

أحدهما: أنهم كانوا في ابتداء الحال قد نُهوا عن ذلك -كما ثبت في صحيح مسلم[(٣)]-؛ خشيةَ أن يختلط بعضُ ذلك بالقرآن العظيم.

---

(١) قال ابنُ الصلاح: «اختلف الصدرُ الأولُ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمْ في كتابة الحديث: فمنهم من كره كتابة الحديث والعلم، وأمروا بحفظه. ومنهم من أجاز ذلك... ثم إنه زال ذلك الخلافُ وأجمع المسلمون علىٰ تسويغ ذلك وإباحته، ولولا تدوينه في الكتب لدَرَسَ في الأعصر الآخرة». «علوم الحديث»، ص١٨١-١٨٣.

وقال النوويُّ: «جاءت أحاديثُ بالنهي عن كتابة غير القرآن؛ فمن السلف من منع كتابة العلم، وقال جمهورُ السلف بجوازه، ثم أجمعت الأمةُ بعدَهم علىٰ استحبابه». «المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج»، ٩/ ١٣٣.

وقال ابنُ حجر عن كتابة العلم: «إنَّ السلفَ اختلفوا في ذلك عملًا وتركًا، وإنْ كان الأمرُ استقرَّ والإجماعُ انعقد علىٰ جواز كتابة العلم، بل علىٰ استحبابه، بل لا يَبعدُ وجوبُه علىٰ من خشيَ النسيانَ ممن يتعيَّن عليه تبليغُ العلم». فتح الباري ١/ ٢٤٦.

وقال الألبانيُّ في تعليقه علىٰ كتاب العلم لأبي خيثمة ص١١: «اعلمْ أنه قد كان هناك خلافٌ قديمٌ بين السلف في كتابة الحديث النبوي، فمنهم المانعُ ومنهم المبيحُ... ثم استقرَّ الأمرُ علىٰ جواز الكتابة، بل وجوبها، لأمر النبي ﷺ بها في غير ما حديثٍ واحدٍ كقوله: «اكْتُبُوا لِأَبِي شَاة» أخرجه البخاري».

(٢) يُعدُّ كتابُ «تقييد العلم» للخطيب البغدادي، أوسعَ كتابٍ تناول هذه المسألة بالتفصيل، وقد ذكر فيه أسماءَ أكثر من عشرين صحابيًا وتابعيًا كلُّهم يَرَوْن كراهيةَ كتابة العلم.

انظر: تقييد العلم ص٣٦ فما بعد، ودراسات في الحديث النبوي وتاريخ تدوينه للأعظمي ١/ ٧٤ فما بعد.

(٣) تقدم تخريجه.

وثانيهما: لسعة حفظهم، وسَيَلان أذهانهم، ولأنَّ أكثرَهم كانوا لا يعرفون الكتابةَ، ثم حدث في أواخر عصر التابعين تدوينُ الآثار، وتبويبُ الأخبار، لـمَّا انتشر العلماءُ في الأمصار، وكثر الابتداعُ من الخوارج والروافض ومُنكري الأقدار»[(١)].

أضفْ إلىٰ ذلك أن النبيَّ ﷺ نفسَه لم يُعْنَ بكتابة السنة كما اعتنىٰ بكتابة القرآن، بل اكتفىٰ بحفظهم لها في صدورهم كما هو معلوم[(٢)].

ولقائلٍ أن يقولَ أيضًا: إنَّ السنةَ لو جُمعتْ في مصدرٍ واحدٍ ثم ضاع ذلك المصدرُ، لضاعتِ السنةُ بضياعه، لا سيّما وقد مَرَّتْ علىٰ الأمة في تاريخها الطويل مِـحَنٌ صَعيبة، وبلايا عَصيبة. لذا فإنه لما فُقدت بعضُ المصادر التي حاولتْ جمعَ السنةِ كُلِّها أو جُلِّها، ولم توجدْ إلىٰ اليوم - كمسند بقيٍّ بنِ مَخْلد القرطبيِّ مثلًا[(٣)] - لم يكن لذلك الفقد أثرٌ ذو بالٍ؛ ذلك لأنَّ كلَّ ما فيه موجودٌ في كتب السنة الأخرىٰ، فلو كان مسندُ بقيٍّ المصدرَ الوحيدَ؛ لذهبت السنةُ بذهابه، لكنْ لمّا كان ما فيه موجودًا في الكتب الأخرىٰ لم يَضُرَّ فقدُه شيئًا. والله أعلم.

---

(١) هدي الساري ص٨.
وانظر: الرسالة المستطرفة ص٦.
(٢) انظر: «الأنوار الكاشفة» ص٥١.
(٣) لم يصلْنا من مسنده سوىٰ مقدمته، وقد قام بتحقيقها ودراستها أستاذُنا الدكتورُ/ أكرم ضياء العمري.



السببُ السابعُ

أنَّ الحاجةَ لم تكن ماسّةً إلىٰ تدوين السنة في عصر صدر الإسلام، كما هو الحالُ بالنسبة للقرآن؛ فإنَّ القرآنَ كان قد استحرَّ القتلُ بحُفّاظه من الصحابة قبل أن يتلقّاه عنهم التابعون، كما أنه لم يُجمَعْ إلّا بعدَ خشيتهم الاختلافَ بين الأمة، والسنةُ ليست كذلك.

قال العلّامةُ المعلِّمي: «لم يتّفق لها (يعني السنّة) في عهد الصحابة ما اتّفق للقرآن؛ إذِ استحرّ[1] القتلُ بحفّاظه من الصحابة قبل أن يتلقّاه التابعون، فإنَّ الصحابةَ كانوا كثيرًا، ولم يتّفق أنِ استحرَّ القتلُ بحُفّاظ السنة منهم قبل تلقّي التابعين»[2].

وقال أيضًا: «أما القرآنُ فأُمروا بحفظه بطريقين:

الأولىٰ: حفظُ الصدور، وعليها كان اعتمادُهم في الغالب.

الثانية: بالكتابة، فكان يُكتبُ في العهد النبوي في قطعٍ صغيرةٍ من جريد النخل وغيرِها، فلما غزا المسلمون اليمامةَ بعد وفاة النبي ﷺ بقليلٍ، استحرَّ القتلُ بالقُرَّاء قبل أن يأخذَ عنهم التابعون، فكان ذلك مَظِنَّةَ نقصٍ في الطريق الأولىٰ، فرأىٰ عمرُ المبادرةَ إلىٰ تعويض ذلك، بتكميل الطريق الثانية، فأشار علىٰ أبي بكرٍ بجمع القرآن في صُحُفٍ، فنفر منها أبو بكرٍ، وقال: «كيفُ نفعلُ

---

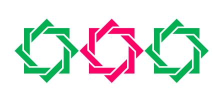
(١) اسْتَحَرَّ القتلُ، أي: كَثُرَ واشْتَدَّ. **انظر:** معجم ديوان الأدب: للفارابي (٣/ ١٨٤)، ومشارق الأنوار: لليحصبي (١/ ١٨٧).

(٢) الأنوار الكاشفة ص٥١.

ما لم يفعلْه رسولُ الله ﷺ»؟! فقال عمر: «هوَ واللهِ خيرٌ»(١) يريد أنه عملٌ يتمُّ به مقصودُ الشرع من حفظ القرآن، وعدمُ فعل النبي ﷺ له؛ إنما كان لعدم تحقُّق المقتضي، وقد تحقَّقَ. ولا يترتب علىٰ الجمع محذورٌ، فهو خيرٌ محضٌ.

فجُمع القرآنُ في صحفٍ، بقيتْ عند أبي بكرٍ، ثم عند عمرَ، ثم عند ابنتِه حفصةَ أمِّ المؤمنين، حتىٰ طلبها عثمانُ في خلافته، وكتب المصاحفَ.

ومعنىٰ هذا، أنه طول تلك المدة، التي(٢) لم تَبْدُ حاجةٌ إلىٰ تلك الصحف، بل بقيَ القُرَّاء يبلِّغون القرآنَ من صدورهم، ومنهم من كتب من صدره مُصحفًا لنفسه، فلما كان في زمن عثمان، احتيج إلىٰ تلك الصحف؛ لاختيار الوجه الذي دعتِ الحاجةُ إلىٰ قَصْر الناس علىٰ القراءة به، دون غيره، وكتب عثمانُ بضعةَ مصاحف، وبعث بها إلىٰ الأمصار، لا لتبليغ القرآن، بل لمنع أن يقرأ أحدٌ بخلاف ما فيها»(٣).



(١) تقدّم تخريجه.
(٢) كذا في المرجع، وأظن أن [التي] زائدة؛ لأنها تخلّ بسياق الكلام.
(٣) «الأنوار الكاشفة» ص ٥٠.

السببُ الثامنُ

أنَّ تأخّرَ جمع السنة وتدوينها لا يترتّب عليه أيُّ ضررٍ البتةَ، ولا يُخشىٰ عليها بذلك الضَّيْعةُ؛ ذلك لأن الله تَبَارَكَوَتَعَالَىٰ قد تكفّل بحفظ السنة كما تكفّل بحفظ القرآن، لأنَّ تكفُّلَه بحفظ القرآن يستلزم تكفُّلَه بحفظِ بيانِه وهو السنةُ، وحفظِ لسانِه وهو العربيةُ؛ إذِ المقصودُ بقاءَ الحجة قائمةً، والهداية باقيةً، بحيث ينالها من يطلُبها؛ لأنَّ محمدًا خاتمُ الأنبياء، وشريعتُه خاتمةَ الشرائع، بل دلّ علىٰ ذلك قولُه ﷻ: ﴿ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُۥ﴾[(١)]، فحفظ الله السنةَ في صدور الصحابة والتابعين، حتىٰ كُتبتْ ودُوّنتْ فيما بعدُ. فالمقصودُ أنه لا يضرُّ في شيءٍ كونُها لم تُدوّنْ ولم تُجمعْ إلا في أواخر المائة الأولىٰ؛ وذلك لأنها محفوظةٌ بحفظ الله لها، وما تكفّل الله بحفظه فلا بدّ أنْ يُحفظَ[(٢)].

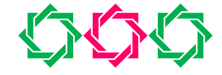
قال شيخُ الإسلام ابنُ تيمية رَحِمَهُٱللَّهُ: «وحَفِظَ [اللهُ] أيضًا سنةَ رسول الله ﷺ عما ليس فيها من الكذب، عمدًا أو خطًا، بما أقامه من علماء أهل الحديث وحفّاظه، الذين فحصوا عنها وعن نقَلَتها ورواتها، وعلموا من ذلك ما لا يَعلم غيرُهم، حتىٰ صاروا مجتمعين علىٰ ما تلقّوْه بالقبول منها إجماعًا معصومًا من الخطأ؛ لأسبابٍ يطول وصفُها في هذا الموضع. وعلموا هم خصوصًا وسائرُ علماء الأمة بل وعامّتُها عمومًا، ما صانوا به الدينَ عن أن يُزادَ فيه أو يُنقصَ منه، مثلما علموا أنه لم يُفرضْ عليهم في اليوم والليلة إلا

---

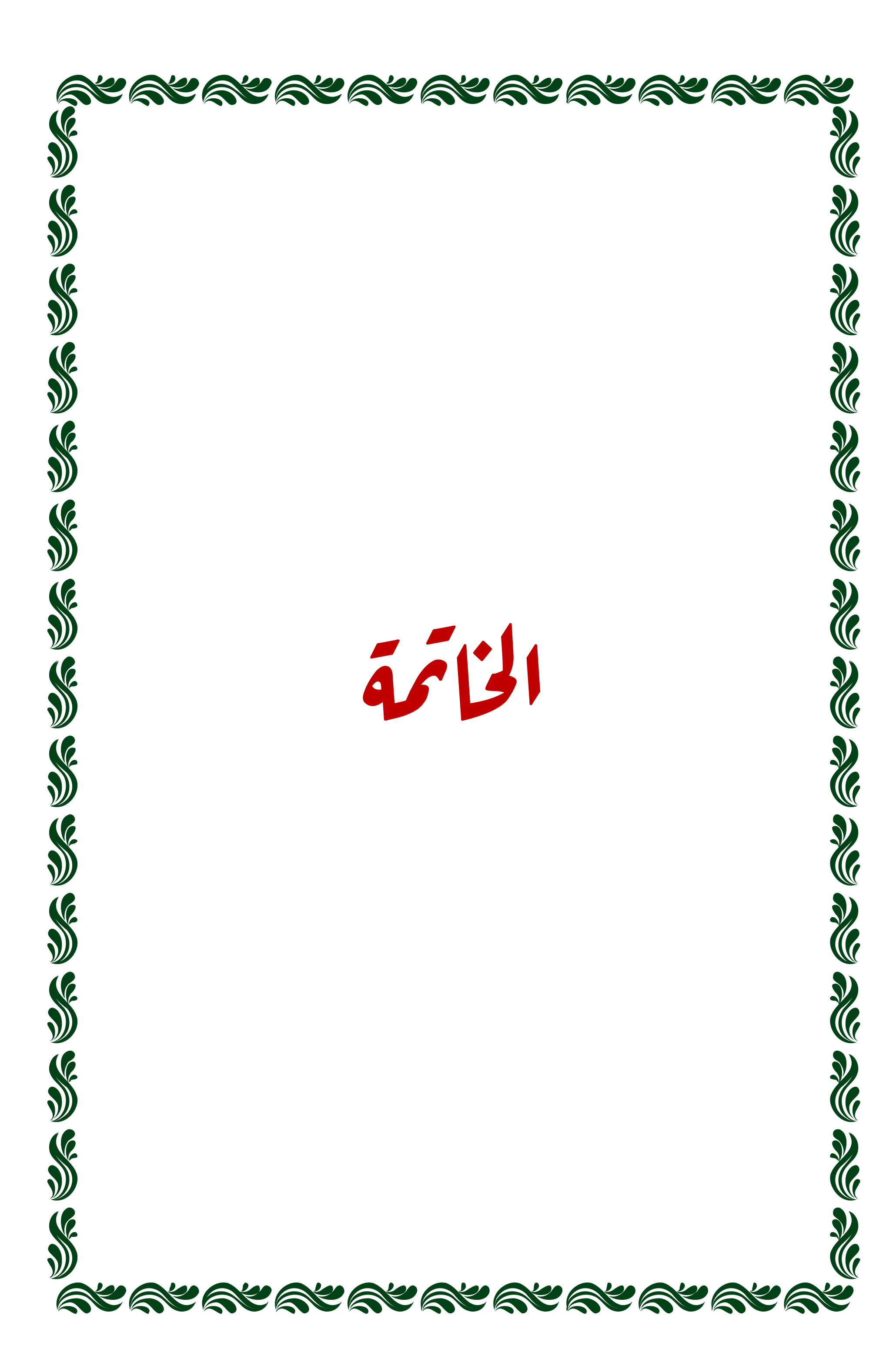
(١) سورة القيامة، آية (١٩).

(٢) **انظر**: «الأنوار الكاشفة»، ص ٣٩، وص ٥٠.

الصلواتُ الخمسُ، وأنَّ مقاديرَ ركعاتها ما بين الثنائي والثلاثي والرباعي، وأنه لم يُفرضْ عليهم من الصوم إلَّا شهرُ رمضان، ومن الحج إلَّا حجُّ البيت العتيق، ومن الزكاة إلَّا فرائضُها المعروفةُ، إلىٰ نحو ذلك»[١].



(١) مجموع الفتاوىٰ ٢٢ / ٣٦١.



الخاتمة

الخاتمة

بعد هذا التطواف في غمار هذا البحث، أحمدُ اللهَ تعالىٰ علىٰ عونه وتوفيقه وتسديده، مختتمًا كلامي بذكر بعض النتائج التي توصَّلتُ إليها من خلال البحث، وقد لخصتُها في النقاط التالية:

١) أنَّ الدافعَ الأعظمَ وراء إثارة هذه الشبهة من قِبل المستشرقين وأتباعهم، هو التشكيكُ والطعنُ في صحة السنة النبوية وثبوتها؛ بغيةَ إسقاطِها وإسقاطِ العمل بها.

٢) أنَّ رفضَ الأحاديث الصحيحة جملةً واحدةً أو أقسامًا – كما جنح إليه المستشرقون وأتباعُهم – ليس إلا قضيةَ ذوقٍ، كما قال الأستاذُ محمد أسد رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

٣) أظهرتِ الأسبابُ التي ذُكرتْ تحت المبحث الثالث، أنه لا يمكن أن يؤثِّرَ علىٰ ثبوت السنة النبوية وحجّيتها كونُها لم تُدوّنْ مجموعةً في عصر صدر الإسلام.

٤) تبيَّن أنَّ أصلَ التدوين كان موجودًا في عصر النبي ﷺ وعصر الخلفاء الراشدين، لكنه كان علىٰ المستوىٰ الفرديِّ الخاصِّ، وليس علىٰ المستوىٰ الرسميِّ العامِّ.

٥) ثبت أنَّ الحفظَ في الصدور وسيلةٌ ناجحةٌ وموثوقةٌ لحفظ العلم، لا فرقَ بينها وبين الحفظ بوساطة الكتابة.

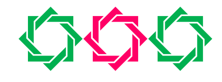
٦) أنَّ جمعَ السنة في عصر النبوة والخلافة الراشدة كان أمرًا شبهَ متعذِّرٍ، وفيه مشقةٌ بالغةٌ علىٰ الناس، كما بيَّنتُ ذلك في موضعه.

٧) عِظَمُ فقهِ الصحابة رضوان الله عليهم، ودقّةِ فهمهم؛ حيث خافوا أن يكونَ جمعَ ما أمكنهم جمعُه من السنة؛ سببًا لردِّ مَنْ بعدهم ما فاتهم منها، كما خافوا أيضًا أن يؤدي جمعُ السنة في الكتب قبل استحكام أمر القرآن؛ إلىٰ إقبال الناس علىٰ تلك الكتب وهُجران القرآن؛ لذا رأوا أن يكتفوا بنشرها بطريق المشافهة، وأن يتركوا جمعَها وتدوينها؛ لما يترتب عليه من المحذور.

٨) أنَّ تأخُّرَ جمع السنة وتدوينها كان له فوائدُ عظيمةٌ، ومزايا كثيرةٌ، فقد عاد بالأثر الحسن علىٰ السنة النبوية نفسِها، وعلىٰ العلوم الإسلامية جمعاءَ.

٩) ظهورُ الجهود الكبيرة لعلماء الإسلام في الذبِّ عن السنة، والدفاع عنها، ضدَّ هجمات أعداء الدين من المستشرقين وأتباعهم.

هذا واللهُ أعلمُ، وصلىٰ الله وسلم علىٰ نبينا محمد، وعلىٰ آله وصحبه وأتباعه إلىٰ يوم الدين.



جَريدة المصادر والمراجع

١) القرآن الكريم.

٢) إتمام الأعلام (ذيلٌ لكتاب الأعلام لخير الدين الزركلي): د. نزار أباظة، ومحمد رياض المالح، ط٢، دار صادر -بيروت- ودار الفكر، دمشق ١٤٢٤هـ.

٣) أسباب تعدُّد الروايات في الحديث النبوي الشريف: د. شرف محمود القضاة، ط١، دار الفرقان، عمان ١٤٠٥هـ.

٤) الاستشراق والمستشرقون مالهم وما عليهم: د. مصطفىٰ السباعي، ط١، دار الوراق، بيروت، ١٤٢٠هـ.

٥) الإسلام علىٰ مفترق الطرق: محمد أسد، نقله إلىٰ العربية: د. عمر فروخ، ط٧، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٧١م.

٦) أضواء علىٰ السنة المحمدية: محمود أبو رية، ط٤، دار المعارف، مصر.

٧) الأعلام: خير الدين الزركلي، ط٦، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٨٤م.

٨) إعلام السائلين عن كتب سيد المرسلين ﷺ: محمد بن طولون الدمشقي، تحقيق: محمود الأرنؤوط، ط٢، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٧هـ.

٩) الأنوار الكاشفة لما في كتاب أضواء علىٰ السنة من الزلل والتضليل

والمجازفة: عبد الرحمن بن يحي المعلمي، ط٢، المكتب الإسلامي، بيروت، ١٤٠٥هـ.

١٠) اهتمام المحدثين بنقد الحديث سندًا ومتنًا ودحض مزاعم المستشرقين وأتباعهم: د. محمد لقمان السلفي، ط١، ١٤٠٨هـ.

١١) أيامٌ مع طه حسين: د. محمد الدسوقي، ط١، دار القلم، دمشق، ١٤٢٣هـ.

١٢) تاريخ بغداد: أحمد بن علي الخطيب البغدادي، تصوير دار الكتب العلمية، بيروت.

١٣) تاريخ الشعوب الإسلامية: كارل بروكلمان، نقله إلىٰ العربية: نبيه أمين فارس، ومنير البعلبكي، ط٥، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٦٨م.

١٤) تاريخ مدينة دمشق: علي بن الحسن بن عساكر الدمشقي، تحقيق: عمر بن غرامة العمروي، دار الفكر، بيروت، ١٤١٦هـ.

١٥) تتمّة الأعلام للزركلي: محمد خير رمضان يوسف، ط١، دار ابن حزم، بيروت، ١٤١٨هـ.

١٦) تدوين الحديث: السيد مناظر أحسن الكيلاني، ترجمه عن الأوردية: د. عبد الرزاق اسكندر، راجعه: د. بشار عواد معروف، ط١، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ٢٠٠٤م.

١٧) تدوين السنة النبوية: د. محمد بن مطر الزهراني، ط٢، دار الخضيري، المدينة المنورة، ١٤١٩هـ.

١٨) تذكرة الحفاظ: محمد بن أحمد الذهبي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
١٩) تقييد العلم: أحمد بن علي الخطيب البغدادي، تحقيق: يوسف العش، ط٢، دار إحياء السنة النبوية، ١٩٧٤م.
٢٠) التلخيص الحبير: أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق: د. شعبان محمد إسماعيل، مكتبة ابن تيمية، القاهرة.
٢١) تهذيب التهذيب: أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق: إبراهيم الزيبق، وعادل مرشد، ط١، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٦هـ.
٢٢) تهذيب الكمال: جمال الدين يوسف المزي، تحقيق: د. بشار عواد معروف، ط٢، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٣هـ.
٢٣) جامع بيان العلم وفضله: يوسف بن عبد البر القرطبي، تحقيق: أبي الأشبال الزهيري، ط٤، دار ابن الجوزي، الدمام، ١٤١٩هـ.
٢٤) الجامع، لأخلاق الراوي وآداب السامع: أحمد بن علي الخطيب البغدادي، تحقيق: د. محمود الطحان، مكتبة المعارف، الرياض، ١٤٠٣هـ.
٢٥) جمع الجوامع: جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، نسخة مصورة عن مخطوطة دار الكتب المصرية، رقم (٩٥) الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب.

٢٦) الحديث والمحدِّثون: محمد محمد أبو زهو، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٤٠٤هـ.

٢٧) حِلية الأولياء: أبو نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني، ط٥، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٤٠٧هـ.

٢٨) دراسات في الحديث النبوي وتاريخ تدوينه: د. محمد مصطفىٰ الأعظمي، المكتب الإسلامي، بيروت، ١٤٠٥هـ.

٢٩) دلائل التوثيق المبكِّر للسنة والحديث: د. امتياز أحمد، نقله إلىٰ العربية: د. عبد المعطي قلعجي، ط١، دار الوفاء، المنصورة، ١٤١٠هـ.

٣٠) ذيل الأعلام: أحمد العلاونة، ط١، دار المنارة، جدة، ١٤١٨هـ.

٣١) الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة: محمد بن جعفر الكتاني، ط٤، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ١٤٠٦هـ.

٣٢) سلسلة الأحاديث الصحيحة: محمد ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف، الرياض، ١٤١٥هـ.

٣٣) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة: محمد ناصر الدين الألباني، ط٢، مكتبة المعارف، الرياض، ١٤٢٠هـ.

٣٤) السنة قبل التدوين: د. محمد عجاج الخطيب، ط١، مكتبة وهبة، مصر، ١٣٨٣هـ.

٣٥) السنة النبوية في كتابة أعداء الإسلام، مناقشتها والرد عليها: عماد السيد الشربيني، ط١، دار اليقين، المنصورة، ١٤٢٣هـ.

٣٦) السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي: د. مصطفىٰ السباعي، ط٤، المكتب الإسلامي، بيروت، ١٤٠٥هـ.

٣٧) سنن ابن ماجه: محمد بن يزيد القزويني، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، المكتبة الإسلامية، استانبول.

٣٨) سنن أبي داود: سليمان بن الأشعث السجستاني، تحقيق: عزت عبيد الدعاس، وعادل السيد، ط١، دار الحديث، بيروت، ١٣٩٣هـ.

٣٩) سنن الترمذي: محمد بن عيسىٰ الترمذي، تحقيق: أحمد محمد شاكر وآخرين، دار الباز، مكة المكرمة.

٤٠) سنن الدارمي: عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي، تحقيق: د. مصطفي ديب البغا، ط١، دار القلم، دمشق، ١٤١٢هـ.

٤١) السنن الكبرىٰ: أحمد بن شعيب النسائي، ط١، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٢١هـ.

٤٢) سير أعلام النبلاء: محمد بن أحمد الذهبي، أشرف علىٰ تحقيقه: شعيب الأرنؤوط، ط٦، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٩هـ.

٤٣) شرح علل الترمذي: عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي، تحقيق: د. نور الدين عتر، ط١، دار الملاح، ١٣٩٨هـ.

٤٤) الشعر الإسلامي في صدر الإسلام: د. عبد الله الحامد، ط١، ١٤٠٠هـ.

٤٥) صحائف الصحابة وتدوين السنة النبوية المشرَّفة: أحمد عبد الرحمن الصُّويّان، ط١، ١٤١٠هـ.

٤٦) الجامع الصحيح: محمد بن إسماعيل البخاري، تحقيق: د. مصطفي ديب البغا، ط٤، دار ابن كثير، دمشق، ١٤١٠هـ.

٤٧) الجامع الصحيح: مسلم بن الحجاج القشيري، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية، مصر.

٤٨) ضحىٰ الإسلام: أحمد أمين، ط١٠، دار الكتاب العربي، بيروت.

٤٩) علم الرجال وأهميته: عبد الرحمن بن يحي المعلمي، تحقيق: علي حسن عبد الحميد، ط١، دار الراية، الرياض، ١٤١٧هـ.

٥٠) علوم الحديث: عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري (ابن الصلاح)، تحقيق: د. نور الدين عتر، ط٣، دار الفكر، دمشق، ١٤٠٤هـ.

٥١) فتح الباري: أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، إشراف: عبد العزيز بن باز، دار الفكر، بيروت.

٥٢) القاموس المحيط: محمد بن يعقوب الفيروز آبادي، ط٨، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٢٦هـ.

٥٣) القرآنيون وشبهاتهم حول السنة: خادم حسين بخش، ط١، مكتبة الصديق، الطائف، ١٤٠٩هـ.

٥٤) قطف الأزهار المتناثرة في الأخبار المتواترة: جلال الدين

عبد الرحمن السيوطي، تحقيق: خليل الميس، ط١، المكتب الإسلامي، بيروت، ١٤٠٥هـ.

٥٥) الكامل في ضعفاء الرجال: عبد الله بن عدي الجرجاني، ط٢، دار الفكر، بيروت، ١٤٠٥هـ.

٥٦) كتاب العلم: أبو خيثمة زهير بن حرب النسائي، تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني، ط٢، المكتب الإسلامي، بيروت،١٤٠٣هـ.

٥٧) كتابة الحديث بين النهي والإذن: د. أحمد بن محمد حميد، من بحوث ندوة عناية المملكة العربية السعودية بالسنة والسيرة النبوية التي عقدت في المدينة المنورة في الفترة من١٥-١٧/ ٣/ ١٤٢٥هـ

٥٨) كتابة الحديث في عهد النبي ﷺ بين النهي والإذن: د. ناصر العبودي، من بحوث ندوة عناية المملكة العربية السعودية بالسنة والسيرة النبوية التي عقدت في المدينة المنورة في الفترة من١٥-١٧/ ٣/ ١٤٢٥هـ

٥٩) الكفاية في علم الرواية: أحمد بن علي الخطيب البغدادي، المكتبة العلمية، المدينة المنورة.

٦٠) كنز العمال: علي بن حسام المتقي الهندي، اعتنىٰ به: إسحاق الطيبي، ط٢، بيت الأفكار الدولية، الأردن، ٢٠٠٥م.

٦١) لسان العرب: محمد بن مكرم بن منظور الإفريقي، دار صادر، بيروت.

٦٢) لمحات في أصول الحديث: د. محمد أديب صالح، ط٤، المكتب الإسلامي، بيروت، ١٤٠٥هـ.

٦٣) المجروحين: محمد بن حبان البستي، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، دار الباز، مكة المكرمة.

٦٤) منابع المستشرقين في دراسة السنة النبوية – دراسة نقدية مقارنة -: د. مصطفىٰ بن عمر حلبي، ط ١، ١٤٣٢هـ.

٦٥) المنار: (مجلة)، أنشأها الشيخ محمد رشيد رضا، مطبعة المنار بمصر.

٦٦) المنهل: (مجلة) شهرية للآداب والعلوم والثقافة، أسسها عبد القدوس الأنصاري، تصدر من جدة.

٦٧) مجموعة الوثائق السياسية للعهد النبوي والخلافة الراشدة: محمد حميد الله، ط٤، دار النفائس، بيروت، ١٤٠٣هـ.

٦٨) المستدرك علىٰ الصحيحين: محمد بن عبد الله (الحاكم) النيسابوري، دار المعرفة، بيروت.

٦٩) المستشرقون: نجيب العقيقي، ط٤، دار المعارف، القاهرة.

٧٠) مسند الإمام أحمد بن حنبل: تحقيق: مكتب التحقيق بمؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٢١هـ.

٧١) المسند للإمام أحمد بن حنبل: شرح الشيخ أحمد محمد شاكر، دار المعارف، مصر، ١٣٩٢هـ.

٧٢) معجم علوم الحديث النبوي: د. عبد الرحمن الخميسي، ط١، دار الأندلس الخضراء، جدة، ١٤٢١هـ.

٧٣) معجم مصطلحات الحديث: سليمان مسلم الحرش، وحسين إسماعيل الجمل، ط٢، مكتبة العبيكان، الرياض، ١٤٢١هـ.

٧٤) معجم مصطلحات توثيق الحديث: د. علي زوين، ط١، عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٧هـ.

٧٥) معرفة علوم الحديث: محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري، تحقيق: معظم حسين، ط٢، المكتبة العلمية، المدينة المنورة، ١٣٩٧هـ.

٧٦) مناهج المستشرقين في الدراسات العربية الإسلامية: مجموعة من الباحثين، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ومكتب التربية العربي لدول الخليج، الرياض، ١٤٠٥هـ.

٧٧) المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج: محيي الدين النووي، تحقيق: خليل مأمون شيحا، ط٧، دار المعرفة، بيروت، ١٤٢١هـ.

٧٨) منهج المدرسة العقلية الحديثة في التفسير: د. فهد بن عبد الرحمن الرومي، ط٣، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٧هـ.

٧٩) منهج النقد في علوم الحديث: د. نور الدين عتر، ط٣، دار الفكر، دمشق، ١٤٠٦هـ.

٨٠) موارد الظمآن إلىٰ زوائد ابن حبان: نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي، تحقيق: حسين سليم أسد، وعبده علي كوشك، ط١، دار الثقافة العربية، ١٤١١هـ.

٨١) موسوعة المستشرقين: د. عبد الرحمن بدوي، ط٢، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٨٩م.

٨٢) الموطأ: مالك بن أنس الأصبحي، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٤٠٦هـ.

٨٣) موقف الاستشراق من السيرة والسنة النبوية: د. أكرم ضياء العمري، ط١، دار اشبيليا، الرياض، ١٤١٧هـ.

٨٤) موقف المدرسة العقلية الحديثة من الحديث النبوي الشريف: شفيق بن عبد بن عبد الله شُقير، ط١، المكتب الإسلامي، بيروت، ١٤١٩هـ.

٨٥) موقف المدرسة العقلية من السنة النبوية: الأمين الصادق الأمين، ط١، مكتبة الرشد، الرياض، ١٤١٨هـ.

٨٦) نظم المتناثر من الحديث المتواتر: جعفر الحسني الكتاني، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٣هـ.

٨٧) هدي الساري مقدمة فتح الباري: أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، دار الفكر، بيروت.



فِهرِسُ المواضيعِ

